

المقتطف

اليومي

(أخبار - تقارير - مقالات)

الأحد - ٢٧/١/٢٠١٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

٣	الشرق الأوسط	«فتح» تريد استعادة دفة قيادة الحكومة ... وتستنثي «حماس»
٤	الجزيرة نت	فصائل منظمة التحرير تعارض حكومة جديدة مع فتح وتدعو لتوافق وطني فلسطيني
٦	العربي الجديد	انزعاج مصري من توسّع الدور القطري الداعم لغزة
٨	القدس العربي	مسؤول فلسطيني: «وارسو» يهدف للتطبيع مع إسرائيل ولا تمثيل فلسطيني فيه

شؤون عربية:

٩	فرانس برس	دمشق تنتقد لجوء أنقرة لاتفاق أضنة من أجل تبرير تدخلها العسكري في سوريا
١٠	ساسة بوست	«فورين أفيرز»: بعد انسحاب أمريكا.. بين تركيا وروسيا من يفوز بشمال شرق سوريا؟
١٤	رأي اليوم	السيد نصرالله يكسر الصمت: لم أتعرض لأي مشكلة صحيّة ودرع الشمال لم تنته
١٨	وكالات أنباء	أكبر حزب إسلامي بالجزائر يعلن ترشيح رئيسه لسباق الرئاسة

شؤون إسرائيلية:

١٨	عرب ٤٨	"تحويل المنحة القطرية لن يؤدي إلى هدوء في غزة"
١٩	وكالة سما	مسؤولون أمنيون إسرائيليون: قاسم سليماني يريد إهانة "إسرائيل" على حدود غزة
٢٠	عربي ٢١	جنرالات إسرائيليون: الهجمات على سوريا قد تعيد سيناريو ٦٧
٢١	سبوتنيك الروسية	وزير إسرائيلي: خطة إسرائيلية لطرد الإيرانيين من سوريا

شؤون دولية:

٢٢	الحياة اللندنية	«طالبان» تتحدث عن مشروع اتفاق للسلام في أفغانستان
----	-----------------	---

المقالات والدراسات

٢٤	د. فايز رشيد	حقائق تستوجب بناء استراتيجية فلسطينية جديدة
٢٦	أكرم عطا الله	«حماس» وإسرائيل ورغبة التحلّل من الصفة..!
٢٨	ثابت العمور	حلّ التشريعي... لا سياسة ولا قانون
٣١	أنور زين الدين	أدوات "فتح" و"حماس": أوراق في المواجهة
٣٥	مهند منصور	الانقسام المدمر... لا مشروع وطنياً
٣٨	حيان جابر	تعقيباً على رد صقر أبو فخر.. الدولة في فلسطين
٤٤	حسن عصفور	خطاب نصرالله ليس بـ "حسن"!
٤٦	يونس السيد	هل تقصف دمشق "تل أبيب"؟
٤٨	د. نورة الحفيان	الانسحاب الأمريكي من سوريا: الحثثيات وردود الأفعال
٥٤	محمد خليفة	مستقبل الصراع العسكري في العالم
٥٦	د. رضوان السيد	المتغيرات العالمية ورؤى الإسلام

«فتح» تريد استعادة دفعة قيادة الحكومة ... وتستثني «حماس» الحركة تتجه لتسمية أشتيه رئيساً لـ «حكومة منظمة التحرير»

الشرق الأوسط . ٢٧/١/٢٠١٩

قال مصدر في حركة فتح إن اللجنة المركزية للحركة اتفقت على تسمية عضو اللجنة محمد أشتيه رئيساً للحكومة الفلسطينية المزمع تشكيلها في وقت قريب، وستعرف باسم «حكومة منظمة التحرير»، منهية بذلك مرحلة حكومة الوفاق الفلسطينية التي يرأسها رامي الحمد الله، والتي شكلت بالاتفاق مع «حماس».

وأضاف المصدر أن «المركزية اتفقت على الدكتور محمد أشتيه، وسترفع توصياتها للرئيس محمود عباس من أجل حسم المسألة»، وتابع: «تم الاتفاق في اجتماع الخميس على إنهاء حكومة الوفاق الحالية بعد فشل المباحثات مع حماس، وتشكيل حكومة تسمى (حكومة منظمة التحرير)، وتشارك فيها جميع فصائل المنظمة، وتستثني (حماس)».

وأردف: «يفترض أن يعقد اجتماع ثانٍ تكميلي اليوم من أجل وضع مزيد من النقاط على الحروف»، وأكد أن عدة اجتماعات سريعة ستعقد قبل اجتماع موسع للقيادة، يرأسه عباس، لمناقشة أمر الحكومة والبت فيه.

ويفترض أن يبت الرئيس بشكل نهائي في أمر أشتيه وأعضاء الحكومة قبل هذا الاجتماع الذي يعتقد أنه سينتهي بمراسيم رئاسية حول الحكومة. وإذا ما أخذ أشتيه موافقة عباس، فإنه سيبدأ بمشاورات تشكيل حكومة يفترض أن تشارك فيها جميع فصائل منظمة التحرير، مع تعقيدات قد تواجه انضمام الجبهتين «الشعبية» و«الديمقراطية» للحكومة، بعد مقاطعتهما اجتماع «المركزي» الأخير.

واختلفت الجبهتان مع عباس حول مسائل عدة تتعلق بالعمل السياسي والمؤسساتي والتصالح مع «حماس».

وما زالت «الشعبية» تقاطع اجتماعات منظمة التحرير بسبب هذه الخلافات. وستحاول «فتح» إقناع جميع الفصائل بالمشاركة في الحكومة التي تتشكل في فترة حساسة في عمر السلطة الفلسطينية.

وتريد «فتح» الآن استعادة الدور في قيادة العمل الحكومي، بعدما حرمت منه منذ ٢٠٠٧. واتفقت «مركزية فتح» على أشتيه، كونه أكاديمياً ورجل اقتصاد ذا خبرة كبيرة. واختيار أشتيه جاء رغم أن تقارير رجحت أن يعيد عباس تكليف الحمد الله نفسه بتشكيل الحكومة، وهو الأمر الذي ترفضه «مركزية فتح»، لسببين: الأول تحفظ أعضائها على بقاء الحمد الله، والرغبة في إنهاء حكومته منذ فترة؛ والثاني تكليف شخصية «فتحاوية» بارزة لقيادة الحكومة التي هي حكومة المنظمة.

وكانت «المركزية» قد اجتمعت الخميس في مكتب نائب القائد العام للحركة، محمود العالول، دون أن يشارك عباس.

وإذا رفض عباس، لأي سبب، ترشيح أشتيه، وهو أمر مستبعد، فثمة أسماء أخرى وضعتها المركزية من بين أعضائها لتولي المهمة.

ويريد عباس إجراء تغيير حكومي في هذا الوقت تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية في الأراضي الفلسطينية بعد حل المجلس التشريعي.

وكان عباس قد أعلن الشهر الماضي حل المجلس التشريعي، بعد قرار للمحكمة الدستورية الفلسطينية، تضمن كذلك إجراء انتخابات نيابية خلال ٦ شهور.

وسينتظر عباس رد حركة «حماس» على دعوة المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة قبل أن يصدر مرسوماً حول الأمر. لكن «حماس» رفضت قرار حل التشريعي، وما زالت تعقد اجتماعات لكتلتها النيابية باسم التشريعي في قطاع غزة، وتطالب بانتخابات عامة، وهي مسألة خاضعة للنقاش كذلك.

وشكل حل التشريعي ضربة لـ«حماس» التي سيطرت على المجلس التشريعي المعطل منذ ١١ عاماً، بعدما فرضت بالقوة حكمها على قطاع غزة.

ورغم أن قرار الدستورية تضمن إجراء انتخابات خلال ٦ شهور، فإنه من غير المعروف كيف يمكن ذلك إذا ما رفضت إسرائيل إقامتها في القدس، ورفضت «حماس» إقامتها في غزة.

وقالت مصادر لـ«الشرق الأوسط» إن الانتخابات قد تجرى على مراحل، لكن بشرط أن يكون ذلك متاحاً في القدس بداية. وأضافت: «من دون القدس، سيتم تأجيلها»، وسيكون من مهمات الحكومة المقبلة التجهيز وإجراء هذه الانتخابات.

فصائل منظمة التحرير تعارض حكومة جديدة مع فتح وتدعو لتوافق وطني فلسطيني

الجزيرة نت . ٢٧/١/٢٠١٩

أعلنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بدء مشاوراتها لتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تضم فصائل منظمة التحرير دون مشاركة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، على أن تكون مهمتها الإعداد لانتخابات تشريعية جديدة.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حسين الشيخ في لقاء سابق مع تلفزيون فلسطين، إن الهدف تشكيل حكومة فصائلية وليس حكومة وحدة وطنية، والتي كان من المقرر أن تُشكل لتتوجها لإنهاء الانقسام، وإن الدعوة لها الآن تعني "القبول بالتقاسم الوظيفي مع حماس وتأييد الانقسام".

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد أعلن في ديسمبر/كانون الأول الماضي حلّ المجلس التشريعي لتعطله منذ الاقتتال الفلسطيني عام ٢٠٠٧، ودعا لانتخابات جديدة في غضون ستة شهور. وقال حسين الشيخ "لا يمكن السماح الآن بحالة فراغ في السلطة التشريعية"، ودعا إلى تشكيل حكومة فصائلية تعد للانتخابات.

وقال عضو اللجنة المركزية عزام الأحمد السبت إنه لم يعد هناك مبرر لوجود حكومة التوافق الوطني الحالية (التي يرأسها رامي الحمد الله)، مضيفاً "تمسكنا بها من أجل جهود إنهاء الانقسام ولكن حماس لا تريد ذلك.. حماس لن تكون طرفاً في الحكومة الجديدة".

ومن المتوقع أن تجتمع مركزية فتح مجددا اليوم الأحد لبحث تشكيل الحكومة الجديدة، بعد اجتماع عقدته الخميس لهذا الغرض برئاسة محمود العالول نائب رئيسها في رام الله. وقالت عضوة اللجنة المركزية دلال سلامة للجزيرة نت إن الحركة اتفقت على ترشيح أحد أعضاء المركزية لرئاسة الحكومة. وهناك توقعات باختيار مسؤول مفوضية الشؤون المالية للحركة محمد اشتية لهذا المنصب، إلى جانب مرشحين آخرين كصائب عريقات والعالول والشيخ. وأضافت سلامة أن حركة فتح حريصة على تشكيل حكومة تمثل فصائل منظمة التحرير، وأنها بدأت حوارات لضمان ذلك.

مواقف الفصائل

وفي هذه الأثناء، أجرت الجزيرة نت استطلاعا في صفوف أربعة من فصائل منظمة التحرير بشأن المشاركة في الحكومة الجديدة، إلى جانب مواقف حركتي حماس والجihad الإسلامي. وبينما لم تتلق بعد معظم الفصائل اتصالات من فتح للمشاركة في الحكومة الجديدة، أجمع المتحدثون باسمها على رفض المشاركة أو الذهاب إلى انتخابات دون توافق وطني. وقال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية ماهر مزهر إن الجبهة لن تشارك في حكومة فصائل المنظمة لأنها "ستزيد من الأزمة وتعمق الانقسام، كما أنها لن تكون جزءا في أي لجنة ستشكل لإدارة غزة". والجبهة لم تشارك في الحكومات الفلسطينية منذ إنشاء السلطة.

ودعا مزهر الرئيس عباس والأمناء العاميين للفصائل إلى اجتماع عاجل للاتفاق على خطوات مواجهة ما تسمى "صفقة القرن" وتعزيز الشراكة الوطنية والإعداد لانتخابات شاملة. وقال إنه لن يكون بمقدور أحد أن ينجز الانتخابات دون توافق وطني كخطوة يجب أن تسبق الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات للمجلس الوطني. وفي السياق ذاته، قال قيس عبد الكريم نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية إن التحضير لانتخابات شاملة لا بد أن يتم بعد حوار وطني لتوفير شروط إجراء هذه الانتخابات.

ويعتقد عبد الكريم أن على الحوار أن يقود إلى حكومة توافق وطني مؤقتة تشرف على الانتخابات وتضمن إجراءها بحرية ونزاهة في الضفة والقدس وغزة، وبمشاركة جميع القوى من داخل وخارج منظمة التحرير. وقال عبد الكريم "إذا اعتقدت فتح أن حكومة الوحدة مع حماس ستكرس الانقسام القائم، فكيف سيكون الحال مع حكومة فصائلية من دون حماس؟".

ومن ناحيته، قال عضو المكتب السياسي لحزب الشعب وليد العوض إن المشاورات حول حكومة الفصائل لم تخرج حتى الآن عن إطار قيادة حركة فتح، ورأى أنه من السابق لأوانه إبداء موقف قبل بدء المشاورات مع الفصائل.

لكنه اتفق على أن الانتخابات تحتاج إلى بحث شامل من كل الفصائل لإعادة وحدة النظام السياسي ومعالجة القضايا التي عطلها الانقسام.

ودعت الأمانة العامة لحزب فدا زهيرة كمال إلى تشكيل حكومة وحدة لا تعني فصائل منظمة التحرير وحدها ولكن كل القوى الراغبة في ذلك بما فيها حماس والجihad الإسلامي. وقالت إن الواقع لا يحتمل انقساماً أكبر بينما يواجه الفلسطينيون تنفيذاً عملياً لصفقة القرن.

ولفتت كمال إلى أن التجمع الديمقراطي الذي يضم خمسة من فصائل منظمة التحرير، سيجتمع لاتخاذ قرار موحد بهذا الخصوص.

حماس والجihad

ومن خارج منظمة التحرير، وصفت حماس تشكيل حكومة فصائل المنظمة بـ"الانتهاك الصارخ لاتفاقات المصالحة التي نصت على تشكيل حكومة وحدة وطنية تحضر للانتخابات العامة".

وقال الناطق باسم الحركة حازم قاسم إن الحكومة الفصائلية تعبر عن استمرار الخطوات الأحادية من الرئيس عباس، ووصفها بغير الشرعية لأنها "لن تحظى بتوافق وطني أو بموافقة المجلس التشريعي"، مضيفاً "هذه حكومة فريق مقلّص في رام الله".

واتهم قاسم الرئيس عباس بعدم الالتزام باتفاقات المصالحة التي تقضي بدعوة المجلس التشريعي للانعقاد، بل عمل على حله، ولم يدعُ إلى اجتماع موحد للإطار القيادي لمنظمة التحرير. وقال إن انسداد أفق المصالحة جاء بسبب "طريقة تعاطي أبو مازن مع المشهد بتفرد تام".

وأضاف أن اتفاقات المصالحة تتضمن إجراء انتخابات شاملة وليست تشريعية فقط، لكن في إطار التوافق، غير أن السلطة دعت إلى انتخابات تشريعية دون مشاورة الفصائل. وحذر من أن "هذه الإجراءات ستساهم في تكريس كيانيين منفصلين في الضفة وغزة".

وبدوره، قال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خضر حبيب إن الحكومة الفصائلية خطوة أحادية تفتقر للتوافق الوطني ولن تخرج الساحة الفلسطينية من مأزقها، معتبراً أن المصالحة ليست مستحيلة إذا صدقت النوايا، لكن وضع العراقيل والتمترس في المواقف الحزبية سيعقد الأمور ويجعلها صعبة.

انزعاج مصري من توسّع الدور القطري الداعم لغزة

القاهرة - العربي الجديد . ٢٧/١/٢٠١٩

كشفت مصادر مصرية مطلعة على ملف المفاوضات المتعلقة بقطاع غزة والفصائل الفلسطينية، عمّا سمته انزعاجاً رسمياً مصرياً جراء مجموعة من الإجراءات تمت أخيراً، اعتبرتها القاهرة انتقاصاً من دورها وعدم تقدير لجهود الوساطة التي تقوم بها لمنع اشتعال مواجهة عسكرية جديدة في القطاع المحاصر.

وقالت المصادر، لـ"العربي الجديد"، إن هناك "انزعاجاً مصرياً من تصاعد أجندة إيران في القطاع، وكذلك اتساع الدور القطري، الذي تجاوز حد تقديم الدعم المالي، إلى القيام بدور وساطة في الشؤون الأمنية والسياسية في القطاع، بشكل ترى فيه القاهرة انتقاصاً لدورها". وأضافت المصادر "هناك ما تمكن تسميته بتوجهات إيرانية في

القطاع، في أعقاب مجموعة من اللقاءات التي جرت في طهران أخيراً". وتابعت "هناك تخوف لدى المسؤولين في جهاز الاستخبارات المصري من مساعٍ إيرانية لإشعال تصعيد جديد ضد إسرائيل بالوكالة في ضوء تصاعد لهجة التهديد المتبادل بين تل أبيب وطهران في سورية"، موضحة أن "القاهرة تخشى التنسيق عالي المستوى بين أطراف فلسطينية، وفصائل بعينها تربطها علاقات قوية بطهران، وأن يتم دفع تلك الفصائل إلى تصعيد ضد إسرائيل في هذا التوقيت الصعب".

وكشفت المصادر عن "بعث القاهرة برسائل شديدة اللهجة لكل من حماس والجهاد الإسلامي لعدم التصعيد أو السماح بتنفيذ أجنداث من شأنها جرّ القطاع لمواجهة لن يستطيع أي طرف السيطرة عليها". كما كشفت أن "الانزعاج المصري مرتبط بشكل وثيق بقلق إسرائيلي من مواجهات موسعة في هذا التوقيت الدقيق الذي لا ترغب فيه تل أبيب بتصعيد قبل الانتخابات المرتقبة هناك"، موضحة أن "الخطوة التي أقدمت عليها حماس برفض الشروط الإسرائيلية على الدفعة الثالثة من المنحة القطرية، أثارت مخاوف وقلقاً بالغاً لدى الحكومة الإسرائيلية من إقدام حماس على تصعيد لا ترغبه إسرائيل في هذا التوقيت". وقالت المصادر إن "إسرائيل تسعى للضغط على حماس من خلال العلاقات بين القاهرة والحركة، ومن خلال إدراكها لتمسك حماس بتلك العلاقات، وأن تظل في مستوى إيجابي عالٍ حتى وإن شابها بعض التوتر المتعلق بمعبر رفح أو غيره من التفاهات".

من جهته، رفض مصدر قيادي في حركة "حماس" التعليق على المعلومات الخاصة بتوجيه مصر رسائل شديدة اللهجة إلى "حماس"، مشيراً، في الوقت ذاته، إلى أن "القرار الخاص برفض شروط قبول الدفعة الجديدة من المنحة القطرية حظي بمناقشات ومشاورات واسعة داخل المستويات القيادية المختلفة في الحركة". وأضاف أنه تم تأجيل القرار، لافتاً أيضاً إلى أن "حماس" كانت تفكر في اتخاذ القرار مع الدفعة الثانية، التي دخلت الشهر الماضي، ولكن تم إرجاؤه لحين التأكد من نوايا حكومة الاحتلال وجديتها في التعامل مع تفاهات التهدة التي تمت برعاية الوسيط المصري". وأعلن أن حركته "وجدت أنه يتم توظيفنا كأداة من أدوات إدارة المشهد الانتخابي الداخلي في إسرائيل من دون أن يحصل المواطن الغزاوي على أي حقوق أو امتيازات". وشدد على أن "حماس جاهزة لكافة السيناريوهات، بما فيها الحرب التي أكدنا مراراً أننا لا نريدها، ولكن سنؤلم العدو إذا فُرضت علينا"، مؤكداً أن "غزة في الوقت الراهن تواجه تحديات مختلفة، سواء من جانب الحصار الإسرائيلي ومراوغته في تنفيذ تفاهات التهدة، أو من جانب السلطة ورئيسها محمود عباس الذي يُمعن في معاقبة أهالي القطاع".

وحول المخاوف من أن تؤثر القرارات الأخيرة على العلاقة مع القاهرة، قال القيادي في الحركة إن "حماس تدير علاقتها بما يسهم في تخفيف الأعباء عن أهلنا في قطاع غزة، ورفع الحصار عنهم، والأشقاء في مصر يدركون ذلك جيداً. نحن في حماس نوازن في علاقتنا ولا ننفذ أجنداث لدول أخرى على الأراضي الفلسطينية، فقرارنا مستقل، ونوظف كافة الاتصالات لصالح قضيتنا العادلة". يذكر أن "حماس" أبلغت رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة السفير محمد العمادي رفض استقبال المنحة القطرية، قائلة إن غزة لن تكون جزءاً من المهرجانات الانتخابية الإسرائيلية. وقال القيادي "ناقشنا مع العمادي عدة ملفات، وهو تفهم شرحنا ورفضنا

للمنحة بعد شروط الاحتلال". وكانت إسرائيل قررت بشكل رسمي، مساء الخميس الماضي، نقل أموال المنحة القطرية إلى قطاع غزة بعد تأخير استمر أسابيع.

مسؤول فلسطيني: "وارسو" يهدف للتطبيع مع إسرائيل ولا تمثل فلسطيني فيه

القدس العربي . ٢٦/١/٢٠١٩

حذر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الدكتور أحمد مجدلاني، من المشاركة في مؤتمر وارسو "للسلام في الشرق الاوسط"، الذي دعت الى عقده الولايات المتحدة الامريكية الشهر المقبل في بولندا، بغية عدم حرف الأنظار عن القضية الفلسطينية وتحقيق التطبيع مع إسرائيل قبل حل الصراع العربي الإسرائيلي.

وقال مجدلاني في حديث مع "القدس العربي"، ان المؤتمر المزمع عقده في بولندا في ١٢-١٣ الشهر المقبل، صمم من قبل الإدارة الأمريكية لبذر جذور الشقاق بين دول الاتحاد الاوروبي من جهة، ومحاولة خلق ائتلاف دولي واقليمي لمواجهة ايران واحتوائها بالمنطقة من جهة أخرى، ونحن نعتبره محاولة لحرف الانتظار عن الموضوع الرئيسي في المنطقة الذي يتمثل بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية.

وأوضح ان فلسطين لن تشارك بالمؤتمر، وأي جهة فلسطينية تشارك لا تمثل القضية الفلسطينية، مشددا على انه لم يتم تحويل أحد بالحديث عن القضية، لذلك نؤكد ان القضية الفلسطينية غير مطروحة للنقاش في هذا المؤتمر من أي جهة كانت.

ودعا مجدلاني الدول العربية المدعوة إلى رفض الحضور للمؤتمر الذي يهدف الى تعديل المبادرة العربية، بقبول التطبيع مع إسرائيل قبل حل الصراع العربي الإسرائيلي.

ولفت الى ان القيادة ترفض أي تعديلات على المبادرة العربية، ولن تقبل بالضغوط الأمريكية على بعض الجهات العربية لقبول التعديل، خاصة وأنها على أبواب التحضير لقمة عربية مطلع نيسان المقبل في تونس. وقال مجدلاني، ان هدف المؤتمر تحقيق التطبيع العربي مع إسرائيل، وهو أمر مرفوض تحت اي غاية وتحت أي ضغط.

ومن جهة أخرى نفى مجدلاني انه سيتم الإعلان عن تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة يوم الاحد كما تحدثت تقارير إعلامية، مضيفا ان مشاورات ما زالت مستمرة، ولم يتم تحديد بعد اذا ما كانت ستسند تشكيل الحكومة الجديدة الى رئيس الوزراء الحالي الدكتور رامي الحمد الله، او سيتم التوافق على شخصية جديدة.

وبين ان تشكيل الحكومة يأتي استنادا لتنفيذ قرارات المجلس الوطني والمركزي، بانتهاء المرحلة الانتقالية، وضرورة استعادة الولاية السياسية لمنظمة التحرير في هذه المرحلة ارتباطا بانتهاء المرحلة السياسية السابقة، واستنادا الى قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي باعتباره نتاج المرحلة السابقة.

دمشق تنتقد لجوء أنقرة لإتفاق أضنة من أجل تبرير تدخلها العسكري في سوريا وتؤكد انها لا تزال ملتزمة به والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب بأشكاله كافة

فرانس برس . ٢٠١٩/١/٢٦

انتقدت دمشق السبت تبرير مسؤولين اترك تدخلهم العسكري في سوريا بتطبيق اتفاق أضنة الموقع بين البلدين منذ أكثر من عقدين، متهمة أنقرة بخرقه منذ اندلاع النزاع السوري في عام ٢٠١١. ويؤكد الرئيس التركي رجب طيب إردوغان ومسؤولون أترك منذ أيام أن تركيا قادرة على التدخل في الأراضي السورية إستنادا إلى اتفاق وقعته في ١٩٩٨ مع سوريا تعهدت بموجبه الأخيرة بمنع حزب العمال الكردستاني من التحرك في شمال أراضيها.

وذكر مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السورية "بعد التصريحات المتكررة وغير المسؤولة من قبل النظام التركي حول النوايا العدوانية التركية في سورية، تؤكد الجمهورية العربية السورية انها مازالت ملتزمة بهذا الاتفاق والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب بأشكاله كافة من قبل الدولتين، إلا ان النظام التركي ومنذ عام ٢٠١١، كان ولا يزال يخرق هذا الاتفاق".

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن المصدر "أن أي تفعيل لهذا الاتفاق يتم عبر إعادة الأمور على الحدود بين البلدين كما كانت، وان يلتزم النظام التركي بالاتفاق ويتوقف عن دعمه وتمويله وتسليحه وتدريبه للإرهابيين، وان يسحب قواته العسكرية من المناطق السورية التي يحتلها".

ولطالما اتهمت دمشق أنقرة بدعم الفصائل المقاتلة المعارضة للنظام السوري وتسهيل دخول "الإرهابيين" إلى البلاد.

واتفاق التعاون المشترك بين تركيا وسوريا المعروف باسم "اتفاق أضنة" وقع في هذه المدينة التركية لإنهاء أزمة بين أنقرة ودمشق كان سببها حينها وجود زعيم حزب العمال عبدالله أوجلان في سوريا. وترى تركيا أن هذا البروتوكول يمنحها حق التدخل على الأراضي السورية ضد حزب العمال الكردستاني وحلفائه في حال لم يتحرك النظام السوري ضدهم.

وتبحث الولايات المتحدة وتركيا في فكرة إنشاء "منطقة آمنة" على مسافة ٣٢ كلم في شمال سوريا لفصل الحدود التركية عن المناطق التي تُسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية.

وتعتبر الولايات المتحدة وحدات حماية الشعب شريكا فاعلا في القتال ضد تنظيم الدولة الاسلامية لكن تركيا تعتبرها امتدادا لحزب العمال الكردستاني المحظور والذي تصنفه أنقرة "مجموعة إرهابية".

وتهدد تركيا منذ أشهر بشن عملية في شمال سوريا لطرد المقاتلين الأكراد السوريين المدعومين من الولايات المتحدة.

غير أن أنقرة جمّدت خططها بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشكل مفاجئ في كانون الأول/ديسمبر قرار سحب الجنود البالغ عددهم نحو ألفين — وهو ما رحبت به الحكومة التركية.

وتريد واشنطن ضمانة لسلامة مقاتلي وحدات حماية الشعب خلال انسحابها، فيما ترفض أنقرة أي شروط.

«فورين أفيرز»: بعد انسحاب أمريكا.. بين تركيا وروسيا من يفوز بشمال شرق سوريا؟

كاتب: Aaron Stein مصدر: The Scramble for Northeast Syria شارك

فريق العمل . ساسة بوست . ٢٧/١/٢٠١٩

زادت طموحات الأكراد السوريين بتأسيس دولتهم في شمال شرق سوريا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعةً بالدعم الأمريكي في الحرب ضد داعش، وسيطرتهم على مساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي في المنطقة. لكن تلك الطموحات سرعان ما تهاوت بإعلان الولايات المتحدة سحب قواتها المتبقية في سوريا، وهو الأمر الذي ترى مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية أنه دق ناقوس بداية سباقٍ بين تركيا وروسيا من أجل السيطرة على منطقة شمال شرق سوريا، وسد الثغرة التي سيُخلفها الانسحاب الأمريكي المنتظر.

أفادت المجلة أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعلن فجأةً، خلال محادثة هاتفية مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ١٤ ديسمبر (كانون الأول)، أنه سيأمر القوات الأمريكية بالانسحاب من سوريا في قرارٍ فاجأ نظيره التركي والعاملين في مجال الأمن القومي داخل بلاده على حد سواء.

وجاء القرار المفاجئ بسحب آخر ألفي جندي أمريكي متمركز في شمال شرق سوريا ليُطابق تصرفات ترامب، بحسب المجلة. إذ وعد الرئيس لسنواتٍ بتخفيض التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة ودعا حلفاء الولايات المتحدة وشركائها إلى المشاركة في تحمل أعباء الأمن الإقليمي.

توضح المجلة في تقريرها أن إعلان ترامب المفاجئ جاء دون أي محاولة مسبقة للحصول على امتيازاتٍ أو ضماناتٍ من الأطراف الأخرى التي تُشارك في الصراع، والتي يستعد بعضها الآن لتشكيل الوضع على الأرض بما يتناسب مع مصالحها على حساب مصالح الولايات المتحدة.

وتُعدُّ تركيا وروسيا من وجهة نظر المجلة أكثر هذه الأطراف نفوذًا في هذا الوضع السياسي المُعقّد. إذ تتطلع الدولتان إلى السيطرة على الأراضي الواقعة شمال شرق سوريا، والتي ما تزال حتى الآن تحت سيطرة الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية.

فحسب تقرير المجلة، تخشى تركيا فكرة وجود قواتٍ كرديةٍ جيدة التسليح على حدودها، ولهذا ترغب في توسيع نفوذها السياسي ليصل إلى شمال سوريا مهما كان الثمن، هذا بينما تسعى روسيا إلى استغلال ضعف الأكراد وتهديدات التدخل العسكري التركي في تقوية حليفها داخل دمشق بشار الأسد.

المقاومة التركية

وفقًا لمجلة «فورين أفيرز»، كانت سياسة ترامب تجاه سوريا تسبب صدامًا للقادة الأتراك حتى إعلان الانسحاب. إذ اعترضت أنقرة على قرار ترامب في مارس (آذار) عام ٢٠١٧ بتسليح وحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبرها جماعةً إرهابية وفرعًا لحزب العمال الكردستاني. وأبدت الحكومة التركية قلقها من أن الدعم العسكري

الذي تُقدِّمه الولايات المتحدة لوحداث حماية الشعب سيخلق معاقلَ كرديةً بطول الحدود التركية السورية، وتخشى أن تُستخدم تلك المعاقل باعتبارها ملاذًا آمنًا للمسلَّحين الأكراد وكوادر حزب العمال الكردستاني في تركيا والعراق.

ولم تُبدِ تركيا قلقها تجاه توسع مهمة الولايات المتحدة داخل سوريا، رغم شعورها بخطورة الأمر بحسب تقرير المجلة. إذ كانت إدارة ترامب مهتمةً أول الأمر بقتال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) فقط، لكن بدأت الإدارة مؤخرًا في الحديث عن أهدافٍ إضافية، تتعلق بمواجهة النفوذ الإيراني في سوريا. وجاء هذا التغيير في الاستراتيجية تحت قيادة جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأمريكي، وبدعمٍ من وزير الخارجية مايك بومبيو. إذ جادلًا بضرورة سعي الولايات المتحدة لـ«لطرْد آخر حذاءٍ إيرانيٍّ متبقٍّ» في سوريا، وهو الهدف الذي يُنبئ بعدم انتهاء الوجود العسكري الأمريكي.

وترى «فورين أفيرز» أنَّ هذه المهمة الموسَّعة تُشكِّل كابوسًا أسود بالنسبة لتركيا. إذ تخشى أنقرة أنَّ استمرار الوجود العسكري الأمريكي حتى بعد هزيمة داعش سيعني استمرار تمويل وتدريب قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب. وفجأةً، بدا وكأنَّ الولايات المتحدة يُمكن أن تظل متواجدةً لمدَّةٍ تسمح للدولة الكردية الأولى بالظهور على الحدود التركية مباشرةً، مع امتلاكها لقواتٍ بريةٍ مسلَّحةٍ وجيدة التدريب.

وعقدت أنقرة العزم على منع ذلك بحسب المجلة، عن طريق زيادة جهودها الساعية لبسط نفوذها السياسي والعسكري داخل المناطق التي سيطرت عليها الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية. إذ ارتأت أنَّ الهيئات الحاكمة المرتبطة بتركيا إذا حلَّت محل المجالس المحلية الكردية، ستقضي على أي تهديدٍ آتٍ من المنطقة. لكنَّ تحقيق ذلك يتطلَّب من تركيا أن تُضعِف العلاقة بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية، فضلًا عن الضغط على واشنطن لتتعاون معها. وفعلت ذلك عن طريق التهديد بشن هجومٍ عسكريٍّ عابرٍ للحدود يُزعزع استقرار المنطقة، يبدأ من مدينة منبج الشمالية ويمتد شرقًا عبر نهر الفرات، حيث تتمركز القوات الأمريكية.

ووفقًا للتقرير، في منتصف ديسمبر، طلب أردوغان التحدُّث إلى ترامب هاتفيًا إبان حشد تركيا قواتها في استعدادٍ واضحٍ لشن الهجوم. وظنَّت أنقرة أنَّ ترامب سيُسرِّع الجهود الرامية إلى زيادة نفوذ الحلفاء الأتراك داخل المدن التي يُديرها الأكراد، في ظل التهديد التركي بالهجوم على القوات المدعومة من الولايات المتحدة. لكنَّ ترامب لم يفعل ذلك خلال المحادثة الهاتفية مع أردوغان، وفقًا لما أورده «فورين أفيرز». وعوضًا عن ذلك، حين أكَّد الرئيس التركي أنَّ أولوية أنقرة داخل سوريا ما تزال قتال داعش، أعلن ترامب أنَّ الولايات المتحدة لم يعد لديها أي مبررٍ للوجود داخل سوريا على الإطلاق.

وترى المجلة أنَّ أردوغان ليست لديه نيةٌ جادةٌ لقتال داعش داخل آخر معاقلها، الذي يقع على بعد ٢٠٠ ميل (٣٢١ كم) عن الحدود التركية، لكنَّه أصبح الآن مُلزمًا بفعل ذلك. وأضحى يُسابق الزمن من أجل الاستعداد للخروج الأمريكي الوشيك من الأراضي التي كان يتمنى السيطرة عليها بإذعانٍ ومساعدةٍ من الولايات المتحدة. وبعد أن وجدت تركيا نفسها فجأةً في هذا الموقف غير المتوقع، تعتقد «فورين أفيرز» أنَّ عليها الآن موازنة علاقاتها مع المنافس الآخر الآن، وهو روسيا. لذا سافر وفدٌ تركيٌّ رفيع المستوى إلى موسكو في أواخر

ديسمبر. وفي الوقت ذاته، أبدت أنقرة استعدادها لتصعيد تدخلها العسكري في الصراع. ونشرت المخابرات والجيش التركيّان رجالهما وعتادهما في مواقع على مشارف منبج وبطول الحدود التركية مع شمال شرق سوريا، للتأكيّد على جاهزية تركيا لاستخدام القوة عند الحاجة.

صُمّمت تلك التعزيزات أيضًا بحسب المجلة لإبقاء نظام الأسد داخل دمشق في حالةٍ من التأهب. إذ ترغب أنقرة أن تضمن اعتمادها على الحكومة السورية في قمع أي شبكةٍ كرديةٍ بطول الحدود التركية في حال عودة الحكومة السورية للسيطرة على شمال شرق البلاد، حتى لا يؤدي انسحاب الولايات المتحدة إلى ولادة الدولة الكردية الأولى من رحم حزب العمال الكردستاني بالتحالف مع النظام.

وعلى مدار «الحرب الأهلية» التي استمرت لسبع سنوات، تجنّب الأكراد السوريون من وحدات حماية الشعب المطالبة بتغيير النظام، وطالبوا عوضًا عن ذلك بدولةٍ لا مركزيةٍ مع درجةٍ من الحكم الذاتي الكردي محليًا. ويبدو أنّ تلك المطالب لا تُوافق هوى بشار الأسد حتى الآن. لكنّ تركيا لن تُخاطر بذلك، وترى في الضغط العسكري وسيلةً ليصل صوتها إلى دمشق وموسكو.

وساعدت تلك التعزيزات العسكرية تركيا على التفاوض مع إدارة ترامب، التي تسعى للحصول على ضماناتٍ بأثر رجعيٍّ بأنّ انسحابها لن يضرّ مصالح الولايات المتحدة. وتعتقد «فورين أفيرز» أنّ أردوغان استغل التهديد بالهجوم التركي على الأكراد، في سلسلةٍ من المحادثات الهاتفية التي أُجريت خلال الأسابيع الماضية، للحصول على دعم ترامب لإنشاء «منطقةٍ آمنةٍ» بطول ٢٠ ميلًا (٣٢ كم) على الحدود السورية التركية، هي المنطقة التي تُرجّح المجلة أنّها ستُستخدم باعتبارها مصدًا تركيًّا في وجه وحدات حماية الشعب، وتعوق تدفّق اللاجئين إلى تركيا، وهما هدفان تسعى إليهما تركيا على المدى البعيد. ومن هذا المنطلق، ترى المجلة أنّ احتمالية سحب الجنود الأمريكيين لم تُغيّر شيئًا في الاستراتيجية التركية، بل ساعدت في تسريع تنفيذها.

روسيا صانعة الزعماء

تعتقد «فورين أفيرز» أنّ انسحاب الولايات المتحدة يُسهم في توسيع نطاق النفوذ الروسي. وبحسب تقريرها، تجنبت موسكو تجنّب حتى الآن الكشف عن أي خطٍ واضحة. لكن بالنظر إلى تصريحاتها بشأن الأمر حتى الآن، ووفقًا لسلوكها السابق داخل المنطقة، تُرجّح المجلة أن تحاول روسيا التلاعب بالأتراك والأكراد سعيًا لتحقيق هدفها الأساسي، وهو عودة نظام الأسد للسيطرة على سوريا بالكامل، بما في ذلك شمال شرق البلاد. وتتطلب ذلك الأمر أن تُوازن موسكو بين مصلحتها في توطيد علاقاتها مع تركيا وبين دعم حليفها في دمشق. ذكرت المجلة أنّ الأمور لم تكن بهذا التعقيد دائمًا بالنسبة لروسيا. فخلال الأيام الأولى للحرب السورية، أدّى الدعم الروسي لدمشق إلى وضع روسيا في مواجهةٍ مباشرةٍ مع قوات المعارضة التي تدعمها تركيا في الشمال الشرقي. وفي أواخر عام ٢٠١٦، ساعدت روسيا الحكومة السورية على هزيمة تلك القوات داخل معقلها السابق في حلب. ودفع سقوط حلب الحكومة التركية إلى تغيير مسارها. فبدلًا من الترويج لوكلائها الساعين إلى تغيير النظام في دمشق، قلّصت تركيا من طموحاتها وركّزت على التصديّ للتقدّم الكردي بطول حدودها.

تبنّت تركيا عمليتين كبيرتين لدعم استراتيجيتها الجديدة: إحداها ضد مقاتلي داعش شمال حلب في أغسطس (آب) عام ٢٠١٦، وأعقبتها عملية ثانية ضد مدينة عفرين التي يُسيطر عليها الأكراد بدايةً من يناير (كانون الثاني) العام الماضي. وفي الحالتين، استهدفت تركيا الضغط على الأكراد من خلال رفض سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على الأراضي الواقعة غرب منبج، ثم طرد وحدات حماية الشعب من عفرين. وأضحت تركيا الحاكم العسكري والسياسي الفعلي داخل المنطقتين الآن.

وترى «فورين أفيرز» أنّ موسكو تريد من الأكراد الإذعان لنظام الأسد، والعمليات التركية مثّلت في هذا السياق فرصةً للنظام الروسي. إذ تواصلت روسيا مع القوات الكردية في عفرين قبيل الهجوم التركي وإبان بدايته، وعرضت عليها أن تطلب من تركيا التراجع في حال وافق الأكراد على الإذعان لنظام الأسد. لكنّ وحدات حماية الشعب رفضت العرض، ظلًا منها أنّ روسيا لن تسمح لتركيا باجتياح الأراضي السورية. لكنّها كانوا على خطأ، ولم تُوقف موسكو العملية التركية، وأصبحت عفرين الآن خاضعةً لسيطرة القوات المدعومة من تركيا.

وثرّجَ المجلة أنّ روسيا ستتقدّم بمبادراتٍ مماثلةٍ أملًا في أن يقبل القادة الأكراد هذه المرة عودة نظام الأسد مقابل تقادي الهجوم التركي، في ظلّ تصعيد تركيا تهديداتها للقوات الكردية خارج عفرين. وفي الوقت ذاته، تتفاوض دمشق مع الأكراد المؤيدين للنظام داخل وحدات حماية الشعب. وتُشير التقارير المسربة إلى استمرار الخلاف الشديد بين الطرفين حول مقدار النفوذ الذي سيتنازل عنه الأكراد داخل أراضيهم. وتُعوّل موسكو ودمشق على الاتفاق بوصفه الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون إقامة منطقةٍ دائمةٍ من النفوذ التركي المباشر أو غير المباشر داخل سوريا.

الورقة الأمريكية الرابعة

تعتقد «فورين أفيرز» أيضًا أنّ الولايات المتحدة ما تزال تتمتع بقدرٍ من النفوذ في الصراع داخل المنطقة بفضل تمركز القوات الأمريكية في مركز الأحداث، لكنّ استراتيجيتها ليست واضحة المعالم.

ما يزال البنتاجون عاقدًا العزم على القضاء على آخر جيوب داعش داخل الأراضي الواقعة في شرق سوريا، ويعتبر قوات سوريا الديمقراطية شريكًا مهمًا في ذلك القتال. لكنّ بعض الأصوات داخل وزارة الخارجية تُشكّك في طبيعة التحالف مع قوات سوريا الديمقراطية بسبب تأثيرها السام على العلاقات الأمريكية التركية، وتُفضّل تسليم المواقع التي تُسيطر عليها الولايات المتحدة إلى أنقرة للحيلولة دون عودة نظام الأسد.

وبشكلٍ عام، حاولت أجهزة الأمن القومي الأمريكية إنشاء ترامب مع إعلان الانسحاب، وبحثت عن سُبُلٍ للانسحاب دون الإضرار بالمصالح الأمريكية. لكنّ تلك الجهود لن تُقضي إلى الكثير ما دامت تركيا قادرةً على تجاوز تلك الأجهزة والحديث مباشرةً مع ترامب، الذي يبدو أنّه يميل إلى الثقة الكاملة في وعودها بشأن الأكراد. ولا تؤمن المجلة بوجود نية تركية لتقاسم السلطة مع الأكراد داخل سوريا أو في أي مكانٍ آخر، إذ أنّها عازمةً على هزيمتهم وطرد قوات سوريا الديمقراطية بعيدًا عن حدودها. وترى أنّه من جانبهم، ليس من مصلحة الأكراد السوريين أن يقبلوا توسّع السلطة التركية. وسيواصلون التفاوض مع نظام الأسد عوضًا عن ذلك. وسيقف الروس

على مقربةٍ لمشاهدة نتائج تلك المفاوضات واستغلال التهديدات بتحريكٍ عسكريٍّ تركيٍّ في تعزيز موقف دمشق وإحراج واشنطن.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت المنطقة ستعود تحت سيطرة الأسد أم ستُضحى تحت سيطرةٍ تركيةٍ جزئية. لكنَّ «فورين أفيرز» تُؤكِّد أن زمن الاستقرار اليسير داخل المناطق الكردية التي ساعدت الولايات المتحدة في تحريرها من داعش قد ولى إلى غير رجعة.

السيد نصرالله يكسر الصمت في "حوار العام": لم أتعرض لأي مشكلة صحية ودرع الشمال لم تنته.. ثمن الاعتداء على لبنان سيكون أكبر بكثير مما تتوقعه "إسرائيل" وخطتنا الدخول إلى الجليل ونمتلك العدد الكافي من الصواريخ الدقيقة من أجل أي مواجهة مقبلة.. ومحور المقاومة قد يرد على غارات إسرائيل في سوريا بقصف تل أبيب في أي لحظة.. والسعودية والإمارات تعتبران تركيا الخطر الأكبر وليس إيران

رأي اليوم . ٢٧/١/٢٠١٩

كسر السيد حسن نصر الله زعيم "حزب الله" الصمت بشأن غيابه منذ شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، مؤكداً أن انكفائه "لا صلة له بالوضع الصحي أبداً وكل ما قيل هو أكاذيب"، وأكد أن جزءاً من خطة حزب الله هو الدخول إلى الجليل و"نحن قادرون على ذلك ونقرر وفق مجريات الحرب"، وأضاف أن الحزب يمتلك الصواريخ الدقيقة الكافية للرد على أي اعتداء، مهدداً "إذا قامت إسرائيل بقصف أو عملية اغتيال داخل لبنان، أو أي من أفراد حزب الله في سوريا، فإن هذا يمثل اعتداء بالنسبة لنا وفي كل الأحوال سيكون الثمن أكبر مما تتوقعه إسرائيل"، كما أقر بوجود أنفاق قديمة ويؤكد أن عملية "درع الشمال" لم تنته وعمليات الحفر ما زالت قائمة لليوم.

وبشان التقارب العربي لسورية كشف السيد نصر الله ان زيارة الرئيس السوداني لدمشق حصلت بضوء أخضر سعودي وان الانفتاح الأخير باتجاه سوريا سببه قرار ترامب بالانسحاب وذلك بعد جلسة تقييم في أبو ظبي، حيث ان قرارات ترامب أخافت السعودية والإمارات اللتين اعتبرتا أن تركيا هي الخطر الأكبر وليس إيران لاعتبارات طائفية بحتة، وقال انه تم نقل رسالة لدمشق بأن تطلب بنفسها العودة إلى جامعة الدول العربية. وأكد السيد نصر الله في حوار مباشر مع قناة "الميادين" "من مكان ما في لبنان"، حسب ما قال محاوره مدير القناة الإعلامي التونسي غسان بن جدو "لم أتعرض لأي مشكلة صحية أبداً رغم دخولي العام الستين منذ أسابيع".

وأطل نصر الله خلال الحوار المباشر كعادته مبتسماً، هادئاً، واثقاً، مؤكداً "ما حصل هو أنه لم تكن هناك مناسبات في الشهرين الماضيين لذا غبنا عن الظهور"، وأضاف "من المضحك ما يتردد عن مرض ألم بي أو موت أو عن اجتماعات لحزب الله"، مضيقاً "أن" ارتأينا أن ما يتردد عن شائعات بشأن صحتي هو استراتيجي للتكلم وهو ما لا نريده"، وأعلن "سأتحدث في الشهر المقبل ٣ مرّات لأنّ هناك ٣ مناسبات".

وبشأن عملية "درع الشمال" قال نصر الله إن العملية التي قامت بها قوات الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان من أجل القضاء على أنفاق حزب الله المزعومة فشلت.

وأضاف "بالحد الأدنى أحد الأنفاق التي تم اكتشافها في الأسابيع القليلة الماضية يعود عمره إلى ١٣ أو ١٤ عاماً". وسخر من كون "المخابرات والأجهزة الأمنية الإسرائيلية خلال ١٤ عاماً لم تكتشف وجوده داخل أرضها" معتبراً أن "هذا يدل على فشل استخباراتي إسرائيلي".

وقال نصر الله إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ومن خلال عملية درع الشمال "خدمنا عبر إدخال الرعب والخوف والهلع إلى قلوب كل المستوطنين في الشمال".

وأضاف نصر الله، أن هذا يدل على فشل إسرائيل الاستخباراتي خلال الأعوام الثلاثة عشرة السابقة.

وأردف نصر الله، إننا نعلم أن إسرائيل تكذب عندما تقول إنها أنهت عملية درع الشمال، حيث إنها مازالت جارية حتى الآن.

وأضاف "ارتأينا في حزب الله أن ندع الإسرائيليين يتكلمون عن عملية درع الشمال حتى انتهائها"، مضيفاً "لسنا ملزمين بالرد على الشائعات والذي يريد الآخرون تحديد توقيته".

وقال نصر الله "نحن منذ سنوات نملك القدرة على تنفيذ العملية وأصبح الأمر أسهل بعد تجربتنا في سوريا"، وتابع "إذا اعتدى الإسرائيلي علينا فسيندم لأن ثمن الاعتداء سيكون أكبر بكثير مما يتوقعه"، وأعلن "جزء من خطتنا هو الدخول إلى الجليل ونحن قادرون على ذلك ونقرر وفق مجريات الحرب".

وقال نصر الله "لندافع عن بلدنا من حقنا اتخاذ كل الإجراءات الدفاعية بعيداً عما يعتقده الآخرون، وطالما أن ليس هناك بديل نحن معنيون بالدفاع عن بلدنا واللجوء إلى كل عناصر القوة".

وأكد نصر الله "لن يعلموا من أين سندخل إلى الجليل وهي لن تحصل إلا في حال العدوان على لبنان".

وتساءل نصر الله "هل حزب الله سيعتمد على ٤ أنفاق لإدخال الآلاف من مقاتليه من أجل عملية الجليل؟ وأكد أن "أي عملية باتجاه الجليل تحتاج إلى كل الحدود ونحن نقررها في حال حصول حرب علينا".

وفي السياق، لفت نصر الله إلى أن "المقاومة لم تتدخل في مسألة ترسيم الحدود وهي من شأن الدولة.. فنحن نقف خلف الدولة والجيش في موضوع الجدار وعلينا انتظار تصرفها ليبنى على الشيء مقتضاه". وتابع: "عندما تقول الدولة وليست الحكومة، أن هذه الأرض لبنانية، ومنها مزارع شبعا، فإننا (المقاومة) سندافع عنها.

وفي موضوع الجدار نحن نقف خلف الدولة، وخلف الجيش، وننتظر تصرفات الدولة لبنني عليها موقفنا.

وإلى غزة انتقل نصر الله مؤكداً أن "الجهوزية النفسية في غزة وخصوصاً بعد انتصارها الأخير تؤكد أن أهلها لن يتسامحوا.. والقطاع مستعد للرد عسكرياً على أي عدوان".

وأكد السيد نصر الله أن "المقاومة كانت تمتلك في عدوان تموز ٢٠٠٦ صواريخ كانت قادرة على ضرب تل أبيب"، مشيراً في هذا السياق امتلاك الحزب لصواريخ دقيقة "وبالعدد الكافي للمواجهة في أي حرب مقبلة وضرب أي هدف نريده".

السيد أوضح أن "بعض جنرالات الاحتلال يقرّون بأن الحروب المقبلة لن تكون كالحروب السابقة"، مشيراً إلى أنه "في أي حرب مقبلة علينا ستكون كل فلسطين المحتلة ميدان قتال وحرب".

وتوجّه السيد نصر الله للإسرائيليين بالقول إن عليهم أن ينصحو نتنياهو "بسهولة حصول حزب الله على صواريخ دقيقة من أجل مصلحتهم"، وأكد "تم إنجاز حصولنا على الصواريخ الدقيقة ومحاولة نتنياهو منعها عبر قصف سوريا غير مجدية"، وتابع "لم نعد بحاجة لنقل أي صواريخ دقيقة لأننا نمتلك العدد الكافي من أجل أي مواجهة مقبلة".

وعن الشأن السوري، أكد نصر الله أن الوضع في سوريا اليوم "في أفضل حال مقارنة بالعام ٢٠١١، لكن لا يمكن الحديث عن إنجاز شامل" حيث أن هناك مأزق كردي تركي أميركي فيما يتعلق بشرق الفرات. وأكد نصر الله أن الفصائل الكردية المدعومة أميركياً في شرق الفرات هي "ممولة خليجياً"، وكشف أن "خطوط التفاوض مفتوحة بين الجيش السوري والقوات الكردية".

وحول إعلان الرئيس التركي رجب طيب إردوغان رغبته في تطبيق اتفاق "اضنة" مع الحكومة السورية، اعتبر السيد نصر الله أن ذلك يشير إلى أنه يجب التسليم بأن الحل الوحيد هو انتشار الجيش السوري. ورأى نصر الله أن الجيش السوري وحلفاؤه قادرون على حسم المعركة في الشمال السوري، وأردف أنه "عند الانتهاء من داعش في شرق الفرات فإن الجيش السوري وحلفاؤه سيرتاحون"، ووفق السيد نصر الله فقد تم استكمال التعزيزات لتحرير إدلب، لكن "تركيا منعت ذلك تحت أسباب إنسانية"، معتبراً أن "الخيارات مفتوحة بالنسبة لإدلب لكن الأولوية هي للحل السياسي".

وتطرق الأمين العام إلى الإقتتال فيما بين فصائل المعارضة في إدلب الذي "أظهر تجاوزها للقيم التي تدعيها بنفسها"، فسيطرة جبهة النصرة على إدلب "تخرج تركيا لأنها مصنفة عالمياً بأنها إرهابية"، وتابع "على تركيا إيجاد حل لإدلب أو ترك الأمر للقيادة السورية التي لن تترك أرضها للإرهابيين".

وكشف نصر الله أن ما منع الجيش السوري وحلفاؤه من استكمال معركة البوكمال هو "الولايات المتحدة". وحول الإنسحاب الأميركي من سوريا، رأى السيد نصر الله أن ترامب كان "صادقاً بوعوده الانتخابية وحقق جزءاً منها، بينها مسألة إرسال القوات الأميركية للخارج"، فقد طلبت جهات أميركية منه مهلة لسحب القوات من سوريا و"قد أمهلهم لذلك ٦ أشهر"، وفق نصر الله.

وكشف نصر الله أن الأميركيين "أبلغوا الروس أنهم مستعدون للخروج بالكامل من سوريا مقابل خروج الإيرانيين"، وأردف أن "بوتين أبلغ روحاني بالطلب الأميركي الذي أبلغني بذلك والروس أبلغوا السوريين أيضاً". وفي السياق، رفض الإيرانيون الطلب الأميركي "لأنهم موجودون في سوريا بناء على طلب دمشق"، وفق نصر الله الذي أشار إلى أن "الروس اكتفوا بنقل الرسالة الإيرانية إلى الأميركيين الذين عادوا ليكتفوا عملياتهم".

كذلك وبحسب السيد نصر الله رفض السوريون المطلب الأميركي الذي نقله الروس بخروج الإيرانيين، ورأى السيد أن سحب القوات الأميركية هو "استراتيجية جديدة وهو النسخة الترامبية في المشروع الأميركي"، إلا أن القرار هو "بحد ذاته فشل وهزيمة".

وفي هذا السياق، كشف السيد نصر الله أن ممثلي قوات سوريا الديمقراطية "قصد" بعد تخلي الأميركيين عنهم طلبوا "لقاءنا في بيروت وتوجهوا إلى روسيا والعراق للوساطة مع الدولة السورية".

وتطرق السيد نصر الله إلى الانفتاح العربي الحاصل مؤخراً باتجاه سوريا، معتبراً أن سببه "قرار ترامب بالانسحاب من سوريا"، وكشف أن زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى دمشق حصلت "بضوء أخضر سعودي".

وفي هذا التفصيل، قال نصر الله إن قرارات ترامب أخافت السعودية والإمارات اللتين اعتبرتا "أن تركيا هي الخطر الأكبر وليس إيران"، وعليه زار (وزير الخارجية الأميركي) بومبيو المنطقة "لطمأنة دولها بعد إحباطها من قرارات ترامب".

وفي قضية عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، كشف نصر الله أنه جرى نقل رسالة لدمشق لتطلب بنفسها ذلك، لكن الرد السوري كان "بأن من أخرجها من جامعة الدول العربية عليه بنفسه إعادتها"، وأكد أن "هناك مسؤولين عرب كباراً بينهم أمنيون زاروا سوريا لا يمكنني الكشف عن هويتهم".

وشدد نصر الله على أن الأميركيين "لن يستطيعوا أن يفعلوا أكثر مما فعلوا، وهم سيغادرون سوريا والمنطقة والمحبط الأكبر هو نتتياهو"، فهم "تركوا حتى أفغانستان لطالبان وهي هزيمة مدوية لهم في هذا البلد".

ورأى السيد نصر الله أن "ترامب لن يشن حرباً من أجل أي كان وبلاده ليست في وضعية شن حرب جديدة على منطقتنا.. وهو شن حرب على إيران بواسطة دول المنطقة لإسقاطها".

وحول الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا، هدد السيد نصر الله بأن "هناك احتمالاً باتخاذ قرار بتعاطٍ مختلف مع الاعتداءات الإسرائيلية لأن ما حصل أخيراً خطير جداً".

ولفت نصر الله في هذا السياق إلى أن الأولوية في الفترة السابقة كانت بإنهاء المعركة الداخلية في سوريا و"هذا تغيير مهم.. فعلى نتتياهو أن يكون حذراً في التمادي فيما يقوم به في سوريا لأن محور المقاومة ودمشق سيردون"، وأردف أن "العامل الروسي لا يستطيع أن يفتح كل الهوامش للإسرائيلي".

فلسطينياً، رأى السيد نصر الله أنه لا يمكن القول إن صفقة القرن انتهت وأن (ولي العهد السعودي) "محمد بن سلمان هو الضلع الأهم فيها ومهمته هي التسويق لها مقابل ٥٠ عاماً من البقاء في العرش"، لكنه "لم يعد يستطيع فعل شيء لصفقة القرن".

وأردف نصر الله مصرحاً أنه ليس هناك أي تنظيم فلسطيني يمكن أن يقبل بصفقة القرن، مؤكداً أنه لدى حزب الله علاقة مع جميع الفصائل الفلسطينية و"علاقتنا مع السلطة جيدة".

وحول القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في بيروت مؤخراً، اعتبر نصر الله أن "الكلام السياسي فيها عن القدس ممتاز كما أن كلام الرئيس اللبناني ووزير الخارجية عن إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية وحول مسألة إخفاء الإمام موسى الصدر مهم جداً".

وفي الشأن الداخلي، أكد نصر الله أن العلاقة مع الرئيس ميشال عون "هي على ما هي عليه من المودة والتوافق"، مشيراً إلى أن "مواقف الرئيس عون صلبة ولم تتزعزع العلاقة بيننا رغم الاختلافات في أمور معينة وهناك تواصل بيني وبينه لحل أي التباس".

أكبر حزب إسلامي بالجزائر يعلن ترشيح رئيسه لسباق الرئاسة

وكالات أنباء . ٢٧/١/٢٠١٩

أعلنت حركة مجتمع السلم، أكبر حزب إسلامي في الجزائر، ترشيح رئيسها عبدالرزاق مقري رسمياً لسباق الرئاسة المقرر في ١٨ أبريل المقبل. ووفق بيان للحزب فإن «مجلس شورى الحركة (أعلى هيئة تفصل في القرارات المهمة) قرر أمس وبالإجماع المشاركة في الانتخابات الرئاسية برئيسها مقري». وخلال الأيام الماضية، تداولت معلومات حول رغبة «أبو جرة سلطاني» الرئيس السابق للحركة دخول السباق باسم الحزب، لكنه، أعلن أول من أمس في بيان أنه «قرر سحب ترشحه بعد استشارات قام بها». ويعد مقري ثاني شخصية إسلامية تعلن دخول السباق رسمياً بعد الوزير الأسبق عبدالقادر بن قرينة، رئيس «حركة البناء الوطني» وهو حزب أسسه قبل سنوات قليلة قياديون منشقون عن «حركة مجتمع السلم». ولم يعلن الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة (٨١ سنة)، الذي يحكم الجزائر منذ ١٩٩٩، حتى الآن ما إذا كان سيترشح لولاية رئاسية خامسة، كما لم يرد على دعوات متجددة لمؤيديه للاستمرار في الحكم وسط ترقب لموقفه النهائي.

"تحويل المنحة القطرية لن يؤدي إلى هدوء في غزة"

عرب ٤٨ . ٢٧/١/٢٠١٩

تستبعد تقديرات إسرائيلية أن يسود الهدوء في قطاع غزة حتى موعد الانتخابات العامة للكنيست، في التاسع من نيسان/أبريل المقبل. لكن بسحب المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرتيل، اليوم الأحد، فإن الاتفاق حول دخول المنحة المالية القطرية إلى قطاع غزة، في نهاية الأسبوع الماضي، يمكن أن تحقق هدوءاً نسبياً محدوداً، "وقد تقلص التزام حماس بمنع العنف لفترة طويلة". وأشار هرتيل إلى تأخير تحويل المنحة القطرية، التي كان يفترض أن يتم في الأسبوع الثاني من الشهر الحالي. "في البداية تهربت إسرائيل ولم تعترف بصورة رسمية أنها تؤخر دخول المال، ثم سوّغت التأخير بالعنف المتصاعد في الأسابيع الأخيرة. وعملياً، كان لهذه الخطوة سبب آخر، وهو أن نشر الصور أثار انتقادات عامة، ورئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) هوجم من قبل منافسيه في اليمين على ما وُصف باستسلام للعدو".

وفي المقابل، وفقا لهرئيل، فإن أنزع الأمن الإسرائيلية أوصت أمام المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) بالمصادقة على تحويل المال "لأن حماس بذلت جهدا من أجل لجم العنف في المظاهرات" الأسبوعية عند السياج الأمني المحيط بالقطاع. كذلك تعرضت حماس لانتقادات في هذا الخصوص.

وبعد أن صادق الكابينيت على تحويل المال، يوم الأربعاء الماضي، أرجأ نتنياهو الإعلان عن ذلك إلى مساء اليوم التالي، لكن حماس أعلنت من جانبها أنها ترفض استقبال المنحة القطرية. وأدى هذا الوضع إلى اتصالات بين الجانبين، بوساطة قطر والأمم المتحدة، أسفرت عن وضع معادلة جديدة، بحسب هرئيل.

وتقضي هذه المعادلة الجديدة بتحويل المال بواسطة الأمم المتحدة إلى مشاريع بنى تحتية بمراقبة دولية. ويتم تحويل المال إلى عاملين في هذه المشاريع. وسيستمر توزيع المال على العائلات المحتاجة "ولكن ليس لموظفي حماس". ورأى هرئيل أن "هذا حل مريح لإسرائيل وحماس، لأنه يُبعد الحرج الذي تسببت به صور نقل المال بحقائب ولموظفي الحركة الذين حضروا إلى البنوك لسحب المال".

وأضاف هرئيل أن بإمكان حماس أن يرى بهذا الحل إنجازا، لأن أية مساعدة لغزة تمر منذ الآن عبر قنوات رسمية ومتفق عليها، وليس كحل مصطنع ودعم قطري للمحتاجين. "بالنسبة لحماس، هذه مرحلة أخرى لاعتراف دولي فعلي تحصل عليه الحركة. وليس مستغربا أن الإحباط في السلطة الفلسطينية يتصاعد على ضوء هذا الاتفاق".

وأضاف هرئيل أنه ثمة إشكالية في هذا الاتفاق بالنسبة لإسرائيل. "لأن الأمم المتحدة باتت ضالعة الآن في هذه الخطوة، سيكون صعبا على نتنياهو إيقاف تحويل المال عند يريد ذلك. ولأن حماس لا تحصل على المال مباشرة لصالح موظفيها، فمن الجائز أن التزامها بالاتفاق سيتراجع، وستراجع مصلحته بالحفاظ على الهدوء أيضا. وبما أن تحويل المال أصبح ضمن مسؤولية الأمم المتحدة، فإن هذا الأمر قد يستوجب الاستعانة بأونروا في القطاع، ويحدث هذا فيما تعمل إسرائيل والولايات المتحدة على تقليص نشاطها".

ولفت هرئيل إلى وجود أسباب أخرى لتصعيد أمني محتمل، وأبرزها الاعتداءات الإسرائيلية على الأسرى، وخاصة القمع الحاصل في سجن "عوفر". واستمرار هذا الوضع في السجون يؤثر على ارتفاع مستوى التوتر في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث تصاعد التوتر الأمني فعلا في الأيام الأخيرة وسقط شهيدان بنيران جيش الاحتلال والمستوطنين.

مسؤولون أمنيون إسرائيليون: قاسم سليمان يريدها "إسرائيل" على حدود غزة

وكالة سما . ٢٠١٩/١/٢٦

قال موقع ميفزاك لايف العبري إن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تتوقع أن يكون مستوى "التوتر" على الحدود أكبر وأكثر كثافة من الأيام الماضية. وأضاف الموقع: "الجيش الإسرائيلي يستعد للحشود القادمة على الحدود مع قطاع غزة والتي من المتوقع أن تكون بالآلاف".

ويقدر مسؤولون أمنيون إسرائيليون أن هناك صلة مباشرة بين ما يحدث في غزة وخاصة حوادث إطلاق النار، وإصابة قائد سرية المظليين بجراح، وبين ما يحدث من تكثيف للنشاط الإسرائيلي في سوريا. ويزعم هؤلاء المسؤولون أن قاسم سليمان وضع غزة تحت دائرة اهتماماته في الآونة الأخيرة، وأنه يريد إهانة "إسرائيل" على حدود غزة، من أجل أن تظهر "إسرائيل" بصورة العاجز. وبحسب الموقع، فإن من قام بإطلاق النار على الحدود قبل أيام هم عناصر حركة الجهاد الإسلامي، وهي الحركة الأكثر قربا لإيران من بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة.

جنرالات إسرائيليون: الهجمات على سوريا قد تعيد سيناريو ٦٧

عربي ٢١. ٢٧/١/٢٠١٩

حاز التوتر الأمني والعسكري على الجبهة السورية على حيز كبير من تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية، في ظل ارتفاع مستوى الهجمات الإسرائيلية، والرد الإيراني عليها. الجنرال الإسرائيلي غرشون هاكوهين كتب في صحيفة "إسرائيل اليوم" قائلا إن "الهجمات الإسرائيلية المستمرة على سوريا تحتم على دوائر صنع القرار في تل أبيب اعتبارها معركة حاسمة، لا سيما أنها ارتفعت في الأسبوع الأخير خطوة إضافية في ضوء الطلب الروسي العلني من إسرائيل الحد من هجماتها داخل الأراضي السورية، ما يوصل العملية الإسرائيلية المستمرة في سوريا إلى مفترق طرق". وأضاف هاكوهين، الباحث بمركز بيغن-السادات للدراسات الإستراتيجية، في مقال ترجمته "عربي ٢١"، أن "هذا المفترق تنظر إليه إسرائيل على أنه استمرار لهذه الهجمات دون توقف، في ظل أن هناك ثلاثة أهداف تضعها إسرائيل من هجماتها داخل سوريا، وهي: منع إقامة جبهة عسكرية جديدة على حدود الجولان، والحيلولة دون التواجد العسكري الإيراني في سوريا، وحرمان حزب الله والقوات الإيرانية في سوريا من حيازة أسلحة هجومية بعيدة المدى".

وأوضح هاكوهين، الرئيس السابق للكلية العسكرية وقيادة التجنيد، أنه "خشية من التصعيد، ودخول المواجهة في سوريا مرحلة غير مسيطر عليها، أو وجود شكوك بعدم تحقيق هذه الهجمات لأهدافها، فإن الدعوات تتزايد في إسرائيل بالاستمرار في العمليات الهجومية داخل سوريا، استمرارا لإستراتيجية "المعركة بين الحروب" التي صممها الجنرال غادي آيزنكوت قائد الجيش المنصرف قبل أربع سنوات".

وأشار إلى أن "أهداف الهجمات الإسرائيلية تتقاطع مع تطلعات المعركة بين الحروب، ويمكن إدراجها في إضعاف العناصر المعادية، وتحقيق الردع، وإبعاد شبح الحرب القادمة، لكن التساؤلات بدأت تطرح في الأروقة العسكرية الإسرائيلية عن مدى إنجاز الهجمات الأخيرة على سوريا لهذه الأهداف، لا سيما الهدف المتعلق بإرجاء موعد المواجهة المستقبلية".

وتحدث الجنرال بأن "الضربات الإسرائيلية على سوريا في السنوات الأخيرة بين ٢٠١٥-٢٠١٩، تذكرنا بذات الضربات التي سبقت اندلاع حرب العام ١٩٦٧، فقد بدأت تل أبيب هجمات مركزة على دمشق منذ عام ١٩٦٤، وهدفت إلى: إحباط خطة تحويل مصادر نهر الأردن، فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المنزوعة السلاح على الحدود مع سوريا، والعمليات ضد المنظمات الفلسطينية، خاصة إقامة حركة فتح لقواعد عسكرية داخل معسكراتها التنظيمية في سوريا".

وأشار إلى أن "رئيس هيئة الأركان آنذاك إسحاق رابين أبدى قناعته أن حسم الحرب مع سوريا كفيل بالتخلص من تهديد فتح حينها، ما يفسح المجال لأن يعيد التاريخ نفسه بعد مرور أكثر من خمسين عاما على اندلاع حرب الأيام الستة".

الجنرال إيلي بن مائير قال في مقاله بصحيفة معاريف ترجمته "عربي ٢١" إن "ما نتحدث عنه وسائل الإعلام بشأن الإنذار الروسي لإسرائيل غير دقيق، لأن حرية الحركة لسلاح الجو الإسرائيلي في الأجواء السورية ما زالت قائمة، ما يتطلب منه الاستمرار في استهداف أي تواجد عسكري إيراني في سوريا، وفي الوقت ذاته المحافظة على سياسة التعقيم والسرية وقتما لزم الأمر".

وأضاف بن مائير، الرئيس السابق لشعبة الأبحاث في جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، في تحليل عسكري، أن "الأسبوع الأخير شهد تصعيدا ملحوظا على الجبهة السورية، خاصة بعد أن أطلقت إيران صاروخ أرض-أرض على جبل الشيخ في ساعات النهار".

وأشار بن مائير، الذي يعمل اليوم مديرا في شركة سايبير الأمنية، إلى أن "السياسة العسكرية الإسرائيلية طرأ عليها تغيير جوهري بالتخلي عن سياسة التعقيم، وإعلان المسؤولية عن هجماتها داخل سوريا، مقابل توسيع رقعة هجماتها المرتدة باتجاه أهداف سورية وإيرانية داخل الأراضي السورية، رغم ما صدر عن القيادات الإيرانية من تهديدات قوية ضد إسرائيل، ما يجعل الصورة أكثر تعقيدا في الساحة السورية".

وزير إسرائيلي: خطة إسرائيلية لطرد الإيرانيين من سوريا

سبوتنيك الروسية . ٢٧/١/٢٠١٩

أعلن وزير إسرائيلي أن "هناك خطة إسرائيلية لطرد الإيرانيين من سوريا، في ظل استمرار التخوف من الجبهة الشمالية، من إيران وحزب الله".

وذكرت صحيفة "معاريف" العبرية، أن وزير الإسكان، يوآف غالنت، أوضح خلال جلسة مغلقة أنه مع استمرار التخوف الإسرائيلي من جبهتي الشمال، من سوريا وإيران وحزب الله، ومن الجنوب من حركة حماس، فإنه يوجد لدى الحكومة الإسرائيلية خطة لطرد الإيرانيين من سوريا.

وأوضح الجنرال يوآف غالنت، رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية السابق، أن هناك مصالح مشتركة لكثير من القوى الدولية في سوريا، وبأن حزب الله وإيران شركاء في سوريا، فإن لدى بلاده خطة معدة لإبعاد ما أسماه بـ"الخطر الإيراني" من الجبهة الشمالية الإسرائيلية.

وأشار الجنرال غالنت، الذي يشغل منصب وزير الإسكان، وأحد أعضاء المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية "الكابينيت"، إلى أن روسيا تحاول السيطرة على الجماعات المتمردة في سوريا، وبأنه وفقاً لذلك، فإن لدى إسرائيل خطة معدة لطرد الإيرانيين من سوريا.

وكان الموقع الاستخباراتي العبري "ديكا" قد أكد أن هناك حالة من التخوف، ليس على جبهة عسكرية واحدة، إنما على جبهتين معاً، وفي الوقت نفسه، في الجبهتين، الشمالية والجنوبية في آن.

وأفاد الموقع الإسرائيلي بأن هناك تخوف كبير من مهاجمة إيران لإسرائيل على أكثر من جبهة، في الشمال والجنوب، وبأن طهران اتخذت قرار الهجوم فعليا، خاصة مع تكرار مهاجمة سلاح الجو الإسرائيلي لأهداف إيرانية متعددة في سوريا، ما استدعى دمشق إلى إطلاق صاروخ "فتح ١١٠" على إسرائيل للمرة الثانية، وهو صنع إيراني.

«طالبان» تتحدث عن مشروع اتفاق للسلام في أفغانستان

الحياة . ٢٧/١/٢٠١٩

أعلنت مصادر في حركة «طالبان» أمس، أن مفاوضات ومسؤولين أميركيين توصلوا إلى مشروع اتفاق سلام ينصّ على انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان خلال ١٨ شهراً بعد إبرام الاتفاق النهائي.

وأفادت وكالة «رويترز» بأن الموفد الأميركي المكلف ملف أفغانستان زلماي خليل زاد توجه إلى كابول لإبلاغ الرئيس أشرف غني بالتقدم الذي تحقق، بعد انتهاء مفاوضات دامت ٦ أيام في الدوحة.

ونقلت عن المصادر إن الحركة عرضت ضمانات بألا يستغلّ تنظيم «داعش» و«القاعدة» أفغانستان في شنّ هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها. وأضافت أن بنداً أساسياً في مشروع الاتفاق يتضمّن وقفاً للنار، مستدركة أن لا جدول زمنياً للأمر. وتابعت أن «طالبان» ستبدأ محادثات مع ممثلين عن الحكومة الأفغانية، بمجرد تنفيذ وقف النار.

ووردَ في مشروع الاتفاق: «خلال ١٨ شهراً إذا سُحبت القوات الأجنبية وطُبق وقف النار، يمكن تنفيذ جوانب أخرى من عملية السلام» لإنهاء نزاع بدأ بعد الغزو الأميركي لأفغانستان عام ٢٠٠١، بعد هجمات ١١ أيلول (سبتمبر).

وذكرت المصادر أن بنوداً أخرى تشمل تبادل سجناء وإطلاقهم، ورفع حظر دولي على السفر فرضته الولايات المتحدة على قياديين من «طالبان»، وآفاق تشكيل حكومة أفغانية انتقالية بعد وقف النار.

وأفادت «رويترز» بانسحاب ممثلين عن الحركة لفترة وجيزة من المفاوضات الجمعة، نتيجة خلافات مع خليل زاد، بسبب مخاوف أميركية إزاء رفض «طالبان» قطع علاقاتها بـ «القاعدة». ونقلت عن قيادي بارز في الحركة قوله: «أكدت طالبان للولايات المتحدة أنها ستعارض أي محاولة من جماعات متشددة لاستخدام أفغانستان قاعدة لشن هجمات إرهابية على الولايات المتحدة وحلفائها. نحن مستعدون لنبذ أي صلات بداعش، لكننا نرفض قطع علاقاتنا بالقاعدة، إذ قبل (التنظيم) بالقائد الأعلى لطالبان الشيخ هيبة الله أخونزاده زعيماً له أيضاً».

جاء إعلان الحركة التوصل إلى مشروع اتفاق سلام، بعد يوم على تعيينها أحد مؤسسيها الملا عبد الغني برادر، مديراً لمكتبها السياسي في الدوحة، لـ «تعزيز عملية المفاوضات مع الولايات المتحدة وإدارتها في شكل صحيح». وفوضت «طالبان» برادر قيادة الفريق السياسي لاتخاذ القرارات، علماً أنه الرجل الثاني في الحركة، واعتُقل في باكستان عام ٢٠١٠. وأُطلق في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، بعد لقاء أول في الدوحة مع خليل زاد، لم تؤكد واشنطن.

حقائق تستوجب بناء استراتيجية فلسطينية جديدة

فايز رشيد . الوطن العمانية . ٢٧/١/٢٠١٩

استكملت "إسرائيل" سنّ قانون "القومية" العنصري، وهي بصدد استكمال قانون يسمى "الولاء في الثقافة"، الذي بادرت إليه وزيرة الرياضة والثقافة في الحكومة المستقيلة ميري ريغيف. يشار إلى أن مشروع القانون يهدف إلى منع الميزانيات عن هيئات ومؤسسات ترفض بنود الولاء المطلق لـ"إسرائيل" كدولة يهودية "ديمقراطية" ورموزها المشمولة في مشروع القانون. وكانت ريغيف قد بادرت إلى مشروع القانون بدعم من وزير المالية موشي كحلون، وبخولها صلاحية تقليص ميزانيات أو إلغائها تماماً لمؤسسات ثقافية. هذا إضافة إلى الصلاحية القائمة لوزارة المالية.

وبحسب نص مشروع القانون، فإن إلغاء ميزانية المؤسسة سيكون "في حال رفض الاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة يهودية وديمقراطية أو التحريض على العنصرية والعنف أو دعم الكفاح المسلح و"الإرهاب" أو اعتبار يوم "الاستقلال" يوم حداد، أو تحقير العلم الإسرائيلي ورموز الدولة الأخرى.

المقصود بالطبع من هذه القوانين وغيرها قوننة فكرة أن دولة "إسرائيل" ستقوم على أرض فلسطين التاريخية كاملة وهضبة الجولان العربية السورية، كما المزيد من التضييق على أهلنا في المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨. وهذه أيضاً امتداد لقانون النكبة، واستكمال مباشر لقانون القومية العنصري.

من جانب ثانٍ، فإنه لا يمكن أن يخطر ببال عاقل أن "إسرائيل" ستجنح يوماً لحل الدولتين، كما أنها منذ الآن تعمل على نفي إمكانية حلّ الدولة الثنائية القومية، أو الدولة الديمقراطية الواحدة، أو حتى الدولة لكل مواطنيها. جرّينا كفلسطينيين نهج المفاوضات طيلة ٢٢ عاماً تقريباً منذ توقيع اتفاقيات أوسلو وحتى وقت قريب. "إسرائيل" استغلّتها لمزيد من سرقة ومصادرة أراضيها وبناء المزيد من المستوطنات، وتهويد القدس، ووضع الأسس ليكون انهيار المسجد الأقصى تلقائياً، ومن ثم بناء الهيكل الثالث المزعوم. وزيادة القتل والقمع وصولاً إلى ارتكاب حرب الإبادة الجماعية بحقنا، والمزيد من اعتقال شعبنا، وسن القوانين التي تمنع الإفراج عن معتقلين في أية عملية تبادل.

ما نود قوله، إن استمرار المراهنة على حل الدولتين، واتباع نهج المفاوضات استراتيجية لتحصيل الحقوق الوطنية، كما المراهنة على متغيرات جديدة في "إسرائيل" تعاكس حقيقة ازدياد نسبة التطرف بين الإسرائيليين سنة بعد أخرى، كما توقف "إسرائيل" عن عدوانيتها وأطماعها في المزيد من السيطرة على الأرض العربية، كلّ ذلك أوهاهم وأحلام سرايية، لا يتبعها سوى كلّ من هو عاجز عن دفع استحقاقات النضال الفلسطيني، ومتوجبات المشروع الوطني، وما تقتضيه المرحلة من بناء استراتيجية وطنية فلسطينية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار كل هذه الحقائق الموضوعية، وتبني برنامجها على عوامل قوة قادرة على انتزاع حقوقنا من بين براثن هذا العدو الاعتصابي، الإحلالي، الذي يحاول تحويل تخاريفه وأضاليه إلى وقائع صحيحة وحقيقية، وينفي حقائقنا التاريخية بعروبة فلسطين، ويحاول نفي وجودنا كشعب له حقوق.

للأسف الشديد، وبدلاً من الاستجابة لمهمات المرحلة ومقتضياتها النضالية، ولعل من أهم بنودها، بناء الاستراتيجية الجديدة، وتحقيق إجماع وطني فصائلي عليها، بدلاً من ذلك، نحن منقسمون بين رام الله وغزة ما أدى إلى تراجع المشروع الوطني عشرات السنين إلى الوراء، كما أننا نغرق في مراهنتنا على سراب صيفي، سوف يؤدي إلى المزيد من ضعفنا الذاتي، وإلى تردي تأييدنا من الآخرين، وإلى تدميرنا إن لم نقبض على اللحظة، ونحقق بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية العريضة، كاستجابة موضوعية لشرط أساسي من شروط الانتصار، وهو تحقيق الوحدة الوطنية في مرحلة التحرر الوطني التي ما زلنا نعيش مراحلها. صحيح أننا استطعنا بناء الهوية الوطنية الفلسطينية، وأعلينا من شأن قضيتنا وزيادة حجم تأييدها على الصعيد الدولي، وأنجزنا بعض الخطوات السياسية والدبلوماسية المهمة، لكن كل ذلك تحقق عندما كنا أقوياء وموحدين، وقادرين على المقاومة المسلحة التي لا يفهم العدو لغة أخرى غيرها.

نحن في أمس الحاجة أيضاً إلى مراجعة شاملة بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية كمرحلة أولى على طريق بناء التوجه الاستراتيجي الجديد، على أساس الثوابت الوطنية والحقوق الفلسطينية، وعلى أرضية القواسم النضالية المشتركة، كل ذلك وفاءً لشعبنا الذي لم ييخل ولا ييخل بالتضحيات في سبيل قضيته لما يزيد عن قرن زمني، ووفاء لشهداء شعبنا وأمتنا ووفاء لمعتقلينا وأسranنا. إن من يمتلك الإرادة وقادر على تجاوز خصوصياته ومصالحه الذاتية في سبيل القضية الوطنية العامة، قادر على صنع المعجزات. نعم، شعبنا لها، لكنه بحاجة إلى قيادات تدرك متطلبات هذه المرحلة الحرجة من ثورتنا الفلسطينية المعاصرة.

«حماس» وإسرائيل ورغبة التحلل من الصفقة...!

أكرم عطا الله . الأيام . ٢٧/١/٢٠١٩

ارتياح في إسرائيل للطريقة الجديدة التي ستصرف بها الأموال القطرية؛ بعد أن تلقت حكومتها ما يكفي من الانتقادات من المعارضة وحتى من بين من كان حتى الأمس وزيراً للدفاع فيها، وارتياح أكبر لدى أهالي الجنود الأسرى في قطاع غزة؛ لأن حركة «حماس» لم تقابل هذه الأموال بالتهدئة التامة التي تريدها إسرائيل، ما وضع حكومتها في وضع حرج.

حاولت حكومة نتنياهو ابتزاز «حماس»، وأن تنتزع من الحركة ما يغطي الانتقادات في الداخل الإسرائيلي. وبالمقابل كانت «حماس»، خلال الأيام الماضية، تحاول أن تكون حريصة على ألا تقدم أي شيء. كان الأسبوع الماضي أشبه بلعبة عضّ الأصابع. كل يضغط على الآخر بما يملكه من أدوات مستغلاً نقطة ضعفه بثمن. و«حماس» تريد المال بلا ثمن، فمن يصرخ أولاً.

إسرائيل كانت تريد الهدوء، لكنها لم تشعر بأنه تحقق منذ بدء إدخال الأموال لرواتب الموظفين، لهذا كانت تضغط، لكنها كانت تدرك أن مزيداً من الضغط ربما سيأتي بنتائج عكسية لا تريدها على الأقل خلال الأشهر الثلاثة القادمة. وحركة «حماس» تريد المال، لكنها تدرك أنه من الصعب الضغط أكثر على الحكومة الإسرائيلية وهي في الطريق إلى انتخابات؛ فلا يتحمل رئيس الوزراء - الذي أصبح وزير الدفاع أيضاً وتحيطه ملفات الفساد - أي نوع من التصعيد، واقترب الانتخابات سيدفعه لشن حرب شرسة، كما قال مهدداً عند حدود غزة. إذا كانت الحسابات دقيقة وكل طرف يعرف جيداً قوة وضعف الآخر، وكل طرف يدفع بالأمور نحو حافة الهاوية للعب على رغبة الآخر، وكل طرف حريص على ألا تقلت الأمور نحو خسارات لا يريدها أي منهما، لذا كانت كل التقديرات تشير إلى مسار التهدة وإدخال الأموال وعودة التفاهات، ولكن ما حدث كان مختلفاً إلى حد ما، إلا أنه لم يخرج عن السيطرة حتى اللحظة.

ارتياح في إسرائيل لتغيير آلية صرف الأموال التي أحييت للأمم المتحدة وعدم ممانعة لدى «حماس» نحو الآلية، والتي تم اختراعها على عجل من قبل السفير القطري، ما يشير إلى أن الأمر كأنه معداً سلفاً فالقرار كان سريعاً، والمفاجئ أيضاً أن الجهات الأمنية النافذة في إسرائيل كانت تدفع باتجاه إدخال الأموال، وتلك الجهات لمن يعرف كيف يتم اتخاذ القرار في إسرائيل يدرك أن توصياتها هي مقدمة لأي قرار، ولكن يبدو أن الأمر حين يتعلق بالانتخابات وبمستقبل رئيس حكومة فإن الأمر ينزاح أكثر لدى السياسيين.

وإذا كان السياسيون يخشون معارضة رأي جهات الأمن ولا يتصرفون بعكس توصياتها؛ خوفاً من المحاسبة إذا كانت معارضة التوصيات تؤدي إلى كوارث أو أزمات قد تطيح بمستقبلهم السياسي، لكن حين يصبح المستقبل السياسي على المحك قبيل الانتخابات يبدو أن قوة الأمن تتراجع، وهذا ما يحدث أو أنه جرى التوفيق بين الموقفين.

الحقيقية هي أن الجانبين سعيا مبكراً لعقد تهدئة أرادها كل منهما، وهي توفر لهما ما يريد كل طرف من الآخر وإن وفرت الحد الأدنى. لكن ما جرى أن تلك الصفقة رغم فقرها وهشاشتها بدلاً من أن تصبح مصدر ارتياح لكل منهما تحولت إلى مصدر للإزعاج والانتقادات والقلق لدى الحكومة الإسرائيلية و«حماس»، وبدأ أنها ضعيفة بفعل عدم وجود اتفاق واضح، وكذلك وهو الأهم أنها تحولت إلى مادة للانتقاد ضد كل منهما، وسلّحت معارضيهما بدعاية قوية تم استغلالها.

فالحكومة الإسرائيلية ومنتياها لم يتحملا تعاضم النقد والاعتراض على إدخال أموال لـ«حماس» وهي تستمر بالتظاهر على الحدود واستمرار أسر الجنود، وبدأ تصوير منتياها كخانع لـ«حماس» وساهمت الحركة في إظهاره كذلك. و«حماس» من ناحيتها بدت كأن كل ما يعينها هو المال لموظفيها، فتصاعدت الانتقادات ضدها، وتم تداول مصطلحات على نمط مقايضة الدم بالسولار والدولار والمال. وليس أدل على ذلك الأغنية التي تم إنتاجها في غزة عن المال وقطر والتي تسببت باعتقال الفنان علي نسمان.

إذاً تحولت الصفقة إلى عبء على الجانبين والذي أصبح ثقیلاً في الأسابيع الأخيرة، ما دعا للبحث عن صيغ جديدة تحفظ ماء وجه كل منهما. فإسرائيل أرادت وضع الشروط والابتزاز لتحقيق هدوء، و«حماس» أرادت المال والاستمرار، وكانت النتيجة الطبيعية ألا يتمكن الجانبان من الاستمرار والتحرر من هذه الصفقة التي تحولت إلى مادة للنقد والنيل منهما.

بعد أن تم تحويل الأموال للأمم المتحدة تنفست الحكومة الإسرائيلية وخرجت رابحة وتوقفت الانتقادات الداخلية، وكذلك حركة «حماس» حين أعلنت عن رفض المنحة توقفت الانتقادات وقلبت الموقف في صالحها، حتى أن أبرز خصوم الحركة التاريخيين في قطاع غزة وجدوا أنفسهم في مربع الإشادة بالحركة وموقفها. إذاً التراجع عن الصفقة كان أيضاً في صالح الجانبين، لذا لم تتزلق الأمور باتجاه تصعيد كان يتوقعه الكثيرون إذا ما تم التراجع عن الصفقة، سواء من ناحية تهديدات «حماس» أو إسرائيل. فالذي أحدثه تغيير مسار المنحة المالية كان أخف وطأة من استمرارها، لذا بدا للحظة كأن الجانبين خرجا رابحين وتلك ليست مفارقة. ف«حماس» من ناحيتها لن تدفع الأمور نحو تصعيد كبير؛ لإدراكها أن الوضع الانتخابي يطلق يد الحكومة الإسرائيلية للحروب، وتلك لا تريدها. وإسرائيل من ناحيتها لن تدفع الأمور نحو مزيد من الاختناق حتى لا تندفع الأمور باتجاه تصعيد لا تريده، وبالتالي يمكن أن يستمر الجانبان بتوفير الحد الأدنى، كل طرف للآخر وفقاً لمستجدات اللحظة، فالمال يدخل غزة بشكل مختلف و«حماس» طليقة من الالتزام، لكن كلاً يعرف حدود الآخر.

هذا قد يستمر للأسابيع القادمة حتى الانتخابات الإسرائيلية، وستسعى إسرائيل لعدم دفع الأمور نحو الهاوية؛ حتى لا تحدث ردة فعل تقلب الطاولة. وستسعى كذلك «حماس» إلى الفعل بالمثل حتى لا تخرج إسرائيل للحرب. المسألة ستظل تحت السيطرة بحسابات دقيقة.. هذا ما أراده من صمم مبكراً منحة المال والوقود لسته أشهر.. هذا قبل تحديد موعد الانتخابات، لكنه كان يعرف أن إسرائيل تريد هدوءاً لنصف عام فقط.

حلّ التشريعي... لا سياسة ولا قانون

ثابت العمور . العربي الجديد (ملحق فلسطين) . ٢٠١٩/١/٢٦

تفترض السياسة كعلم وممارسة ونظرية أن تُقضي عملية التحول الديمقراطي لاستقرار سياسي، وتُعتبر الانتخابات الدليل العملي وتُعبّر عن المؤشر الموضوعي للتحول الديمقراطي في حين يُعتبر ثبات الحكومة واستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية مؤشراً لنتائجها، في الحالة الفلسطينية أدت الانتخابات لمعادلة مغايرة تماماً إذ أفضت رغم الإشادة بحدوثها وحيثياتها لعملية معاكسة تماماً انتهت بحالة انقسام سياسي مستمر منذ أكثر من ١٢ عاماً، وتدرجت حتى أجهضت التجربة ومخرجاتها وانتهت بالصدام.

كان أبرز ملامح التدرج الحالي، إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨ حلّ المجلس التشريعي بقوله في كلمة له خلال ترؤسه اجتماع القيادة الفلسطينية في مكتبه برام الله: "إن المحكمة الدستورية قضت بحلّ المجلس التشريعي والدعوة إلى انتخابات تشريعية خلال ستة أشهر"، مؤكداً أنّه سيلتزم "تنفيذ هذا القرار فوراً".

شكل إعلان عباس البدء بتنفيذ قرار المحكمة الدستورية بحلّ المجلس التشريعي جدلاً قانونياً وسياسياً فلسطينياً واسعاً بين من يعتبره قراراً غير دستوري سيكرس الانفصال بين غزة والضفة الغربية وبين من يدعو إلى اغتنام الدعوة المصاحبة للقرار بعقد انتخابات باعتبارها وسيلة لإنهاء الانقسام.

هدم المعبد

وصفت حركة حماس التي تتمتع بالأغلبية في المجلس المعطل، خطوة عباس بأنها "محاولة بائسة لتمرير سياساته بتصفية وهدم النظام السياسي وإنهاء التعددية السياسية وتدمير المؤسسات الشرعية". ووصف النائب عن حركة حماس خليل الحية قرار حلّ المجلس التشريعي بأنه "تكريس للانفصال، وتطبيق لصفقة القرن، وقضاء على ما تبقى من إمكانيات المصالحة"، ومع إقرار النائب عن حركة حماس بالتداعيات المتوقعة للقرار، لكنه قال إنه "لن يتم الاعتراف بالقرار وسيبقى المجلس التشريعي قائماً بمهامه والمراكز القانونية كما هي".

والملاحظ أن قرار حلّ المجلس التشريعي لم يُسمع من المحكمة الدستورية إنما قاله ونطق به عباس، ليُكتشف لاحقاً أن القرار سبق اتخاذه قبل الإعلان عنه بعشرة أيام وتحديداً في ١٢ ديسمبر الماضي.

منذ اللحظة الأولى التي حدث فيها الانقسام وسيناريو حلّ التشريعي يلوح في أفق المشهد السياسي الفلسطيني، لكنه في العام ٢٠١٨ تزايد بشكل ملحوظ وبات حاضراً في جُلّ جلسات وقرارات حركة فتح، ففي ١٤ أكتوبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨ دعا المجلس الثوري لحركة فتح المجلس المركزي لمنظمة التحرير لحلّ المجلس التشريعي، وفي ٩/ديسمبر ٢٠١٨ لوح الرئيس أبو مازن وكان يتحدث في مقر الرئاسة أمام المشاركين في مؤتمر تنظمه وزارة الاقتصاد الوطني حول الحوكمة ومكافحة الفساد بأنه سيحلّ المجلس التشريعي. لكنه اختار أن يكون قرار الحل صادراً عن المحكمة الدستورية، على الرغم من أن المحكمة الدستورية نفسها تواجه إشكالات حقيقية

وخلافات داخلية فلسطينية بشأن مشروعية تشكيلها وطريقته، الصلاحيات التي تجعلها قادرة ومؤهلة للنظر في مسائل كهذه.

القفز إلى المجهول

إن الناظر إلى طبيعة النظام السياسي الفلسطيني يجده نظاماً مختلطاً، أي أنه نظام رئاسي من جهة ينتخب فيه الشعب الرئيس مباشرة، ويجده برلمانياً أي أن الحكومة مسئولة أمام البرلمان وبإمكانه حلها وحجب الثقة عنها، ووفق القانون الأساسي الفلسطيني لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته لم يُمنح الرئيس صلاحية حل المجلس التشريعي الفلسطيني حينما حدد صلاحيات رئيس السلطة الوطنية على سبيل الحصر في الباب الثالث، وهو ما يعني عدم جواز حل المجلس التشريعي في الظروف العادية والاستثنائية، كما أنه ليس من صلاحيات المحكمة الدستورية حل المجلس التشريعي!

وقد خلصت دراسة أصدرها مركز الزيتونة للدراسات، إلى أن حلّ المجلس التشريعي غير مشروع دستورياً ووطنياً، وقفزة إلى المجهول، خصوصاً إذا لم يتم التوافق بين قوى الشعب الفلسطيني الفاعلة على الأرض على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، فضلاً عما يترتب عليه عملياً من إلغاء للقانون الأساسي الفلسطيني. وبينت الدراسة التي جاءت بعنوان "رأي استشاري في حلّ المجلس التشريعي الفلسطيني" وأعدّها البرفيسور أحمد مبارك الخالدي، أن هذه الخطوة يمكن أن تؤدي إلى تحويل الانقسام بين الضفة وغزة إلى انفصال تام، ما سيفقد الشعب الفلسطيني قدراً كبيراً من العمل في سبيل التحرير والعودة وتقرير المصير.

وعرجت الدراسة المشار إليها على القوانين النازمة لعمل المجلس التشريعي مؤكدة أن المادة ٤٧ مكرراً تنص على أنه "تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستوري"، وهو من التعديلات التي أدخلها المجلس التشريعي السابق على المجلس الحالي، الذي كانت الأغلبية فيه لفتح ولم تكن حماس مشاركة في عضويته.

ما سبق يعني أن حل المجلس التشريعي لم يكن مستنداً إلى القانون الأساسي، واللجوء إلى المحكمة الدستورية مطعون في دستوريته، وقد طعنت في تشكيلتها، مختلف المؤسسات القانونية والحقوقية، ويكفي أنها محكمة دستورية في ظل عدم وجود دستور، هكذا انتقل المشهد من التراشق الإعلامي والخلاف السياسي إلى استدعاء الجدل القانوني، واختصر الأمر من حل التشريعي إلى انتهاء ولاية الرئيس.

التشريعي ينهي ولاية الرئيس

بعد أربعة أيام على حل المجلس التشريعي وفي ٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨ عقدت كتلة حماس البرلمانية في المجلس التشريعي، جلستها الأسبوعية لمناقشة تقرير اللجنة القانونية حول عدم شرعية محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية وفقدان تمثيله للشعب الفلسطيني. وقال أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي، في مستهل الجلسة إن "عباس" لا يمثل سوى نفسه ولا يتمتع بأي صفة رسمية تؤهله للحديث باسم الشعب الفلسطيني".

لم تكن هذه المرة الأولى التي يُعلن فيها انتهاء ولاية الرئيس محمود عباس ففي ٢٧/ تموز ٢٠١٥ قال مسئول اللجنة القانونية في المجلس التشريعي والقيادي في حركة حماس محمد فرج الغول إن "ولاية محمود عباس منتهية منذ تاريخ ٩/١/٢٠٠٩".

وجهة نظر إسرائيلية

تصف الخبيرة الإسرائيلية في الشؤون الفلسطينية دانا بن شمعون في مقال نشره موقع ميدا الإسرائيلي قرار حل المجلس التشريعي والأطراف الراحلة والخاسرة جراء القرار قائلة: إن "قرار الرئيس عباس بحل المجلس التشريعي يعني قطع آخر صلة بين قطاع غزة والضفة الغربية، ويأخذ بحماس وفتح لمستوى آخر من الاشتباك". وعن دلالات الخطوة خارج الساحة الفلسطينية الداخلية تقول بن شمعون إن "إنشاء المجلس التشريعي جاء وفق اتفاق أوسلو الموقع في التسعينات، وحله من قبل عباس يعني حله لجزء من السلطة الفلسطينية، ومكون أساسي منها، وخطوة تحمل أيضا رسالة لإسرائيل بأننا دخلنا مرحلة جديدة للتخلص من اتفاق أوسلو تدريجيا، مرحلة بعد أخرى".

إجهاض التجربة

لا يمكن اختصار حل المجلس التشريعي بقراءة قانونية فقط، كما لا يمكن فهم إنهاء ولاية الرئيس محمود عباس وفق صلاحيات التشريعي أو عدمها، إن أبرز التداعيات التي يشكلها حل المجلس التشريعي هي إجهاض التجربة الديمقراطية الفلسطينية، وتحويل الانقسام بين فتح وحماس إلى انفصال بين غزة والضفة. ويعني تآكل ملامح المشروع الوطني الفلسطيني، ويعني التغول على القانون بالقانون والاستقواء به في معركة ومناكفة سياسية الأمر الذي يفقد القانون كناظم لأي عملية سياسية معناه وجدواه.

وما بين استدعاء المحكمة الدستورية لحل المجلس التشريعي واجتماع التشريعي لإنهاء ولاية عباس تتآكل القضية ومكوناتها ومقدرات الشعب على الصمود، وتتفرد إسرائيل بإكمال مشروعها وتطبيعها في وقت يتلاشى فيه المشروع الوطني الفلسطيني وتُجهض تجربة ديمقراطية كان يفترض أن تؤدي لاستقرار سياسي واجتماعي واقتصادي.

إن معركة حل التشريعي وإنهاء ولاية الرئيس هي معركة سياسية بأدوات قانونية لا يوجد فيها منتصر ولا رابح.

أدوات "فتح" و"حماس": أوراق في المواجهة

أنور زين الدين - العربي الجديد - (ملحق فلسطين) ٢٠١٩/١/٢٧

لا يمكن النظر للانقسام الفلسطيني الحاصل من رؤية تبسيطية سطحية، تختزل الانقسام في صورة صراع على السلطة أو خلاف حول بعض الاجتهادات السياسية، أو شخصته على اعتبار أن للانقسام رموزاً وأعلاماً ما فتئت تذكر الفلسطيني وتوقظ وعيه بالانقسام وتفاصيله التي لا تنتهي، ورغم أنه قد يكون لكل ذلك نصيب بطريقة أو أخرى، إلا أن المعضلة الأساسية تتمثل في رؤية كل طرف للمصالحة ومفهوم إنهاء الانقسام، وهو ما انعكس على أدوات الطرفين واستراتيجيتهما في إدارة الانقسام والسعي إلى إنهائه.

تطلق السلطة الفلسطينية وحركة فتح من رؤية مفادها بأنها قائدة المشروع الوطني، وصاحبة الشرعية المُعترف بها دولياً ولها أحقية التمثيل الخارجي حصراً من دون تجزئته أو تعدد شخوصه، وما جرى في يونيو/حزيران ٢٠٠٧ بعد فوز حماس في الانتخابات الشرعية وما أعقبها من صدامات تدرجت إلى أن سيطرت "حماس" على غزة، خروجاً عن الشرعية الفلسطينية، وبالتالي فإن المصالحة تعني عودة السلطة إلى قطاع غزة، وعودة الأوضاع إلى ما قبل ٢٠٠٧ مع تجاوز أو تجاهل كل الوقائع التي ترسخت في قطاع غزة على طول سنوات الانقسام، سواء ما تعلق بالمقاومة وبنيتها التحتية، أو بالسلطة ومؤسساتها المدنية والأمنية، بينما ترى حركة حماس في المصالحة تحقيقاً لمبدأ الشراكة الوطنية على أساس برنامج القواسم المشتركة الذي يتفق عليه الكل الفلسطيني، وتحمل المسؤوليات الوطنية وتوزيع الأعباء، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بما يضمن تمثيل حقيقي لكل أطراف الشعب الفلسطيني، على ذلك تصرف الطرفان بما ينسجم مع هذه الرؤية المتناقضة ووظفا أدواتهما بما يتناغم مع السعي نحو تحقيق أهدافهما والتي يبدو أنها لن تتحقق في الأفق المنظور.

فتح وأدواتها

تسلحت السلطة الفلسطينية وحركة فتح بطيف واسع من الأدوات، خاصة بعد انحسار الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي والانقلاب العسكري في مصر عام ٢٠١٣، والتي كرست فضاءً إقليمياً معادياً أو أكثر عدائية في ظل بيئة دولية إما جزء منها معاد أو على الأقل غير مُرحّب، تميزت أدوات السلطة بأبعادها المحلية أو الذاتية، والإقليمية، والدولية، مع بعد خاص يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل.

تمثلت أدوات السلطة المحلية بما يمكن أن نطلق عليه أدوات اتفاق أوسلو، فقد تأسست السلطة الفلسطينية بمرجعياتها ومؤسساتها الخدمائية والأمنية والاقتصادية كمخرجات لاتفاق أوسلو بصيغة قانونية مُعترف بها دولياً، وعندما شاركت حركة حماس في الانتخابات عام ٢٠٠٦ لم تخرج عن هذا السياق، ولم تؤسس لسلطة بديلة مستقلة، ولم يكن بمقدورها فعل ذلك، بل انخرطت بما هو موجود مع بقاء المؤسسات الخدمائية كالبنوك والهيئات المدنية التي يتعلق عملها بالمعاملات الخارجية، تحت إشراف السلطة التي تحولت إلى جزء من المنظومة الدولية المتعارف عليها، وعندما قررت السلطة فرض عقوبات على غزة أشهرت سيف أدوات أوسلو، فقلصت

الرواتب، ومنعت أو وضعت قيوداً صارمة على التحويلات المالية عبر البنوك، ووظفت صلاحياتها في وقف إصدار جوازات السفر لفئات محددة، وقلصت التحويلات العلاجية للخارج.

ومن الأدوات ذات البعد المحلي محاولة إرباك الساحة الداخلية في قطاع غزة وضرب المنظومة الأمنية في القطاع، من خلال تحريض بعض المجموعات على القيام ببعض عمليات الإرباك المحدودة بتفجير عبوات صغيرة في أماكن مفتوحة، أو إحراق بعض الممتلكات لشخصيات محددة، أو تحريض الموظفين ممن يتلقون رواتب من رام الله على التجمهر والتظاهر تحت طائلة قطع رواتبهم أو تقليصها، واختراق بعض المجموعات السلفية أو حتى تنظيم بعضها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتوجيهها لتنفيذ عمليات تفجير وتخريب لأهداف أمنية أو رسمية تابعة للسلطة في غزة، أو تصفية أو اغتيال شخصيات من حركة حماس أو قيادات في الأجهزة الأمنية، وهو ما تمثل بشكل واضح في محاولة اغتيال قائد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة اللواء توفيق أبو نعيم في مخيم النصيرات في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ والتي أدت إلى إصابته بجروح طفيفة، والتي تبين من تحقيقات الأجهزة الأمنية في غزة أن شخصية أمنية كبيرة من جهاز المخابرات في رام الله وجهت مجموعة سلفية لتنفيذ محاولة الاغتيال، وفي محاولة أخرى لإحداث فوضى شاملة في القطاع أمرت قيادة حركة فتح والسلطة في رام الله وبإصرار أنصار حركة فتح المؤيدين للرئيس عباس في غزة بالخروج إلى ساحة "السرايا" للاحتفال بانطلاقة حركة فتح في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ رغماً عن قرار وزارة الداخلية في غزة بمنع الفعالية، وكان من الواضح أن الدعوة للتظاهر هو مخطط من قيادة السلطة لإحداث حالة صدام ميداني بين أنصار الحركة والأجهزة الأمنية في غزة يتم استغلالها وتوظيفها لطلب تدخل عربي أو استجلاب قوات دولية تقضي إلى تغيير الواقع السياسي في القطاع، وهو ما كانت واعي له قيادة الحركة في القطاع ورفضت من دون تردد التعاطي معه أو الخضوع لتهديدات بعض قيادات السلطة ضد الحركة وقياداتها في غزة.

البعد الإقليمي لأدوات السلطة يتعلق بطبيعة النظام العربي الإقليمي الرسمي الخاضع للنفوذ الأميركي والذي تربط معظم دوله علاقات سرية وعلنية مع إسرائيل، وقد استغلت السلطة اقتتصار اعتراف الإقليم بالسلطة إما لدوافع ذاتية أو خضوعاً للرغبة الأميركية الإسرائيلية في ممارسة ضغوط على هذه الدول متسلحة بالإسناد الأميركي أو برضا أو أمر إسرائيلي في إحكام الحصار على قطاع غزة وعلى حركة حماس خصوصاً، ولطالما تحركت السلطة تجاه النظام المصري لإغلاق معبر رفح أو إحباط أي علاقة اقتصادية تحت شعار أنها صاحبة السلطة الشرعية وأن القرار النهائي المتعلق بالصلاحيات ذات المضمون السيادي يعود للسلطة وحدها، ومن جانب آخر نشطت الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية في إحباط أي علاقة رسمية أو غير رسمية بين حركة حماس كسلطة أو حركة مقاومة، وقد نجحت في أحيان متعددة في إفشال لقاءات أو زيارات أو مساعي لنسج أي علاقة رسمية بمضامين سياسية أو غير رسمية بين الإقليم وحركة حماس.

البعد الدولي الذي كان من المفترض أن تتحرك في إطاره حركة حماس بحرية أكبر مستندة إلى تأييد أو على الأقل تعاطف أغلب قطاعات الشعوب، وقوى مجتمع مدني، وحركات متعاطفة، خاصة الدول الإسلامية منها، كان أيضاً هدفاً للسلطة الفلسطينية بأدواتها التمثيلية والقنصلية، وتمكنت بشكل كبير من إفشال مخططات

الحركة في بناء جسور تواصل، مع بعض الاستثناءات، وما ساعدها على ذلك تتاغم تحركاتها مع المساعي الدبلوماسية الأميركية والإسرائيلية والفضاء الغربي الخاضع للنفوذ أو الابتزاز الأميركي والذي لا يرى في حركة حماس إلا حركة إسلامية "إرهابية" متطرفة.

أما البعد الإسرائيلي فهو الأداة الأهم لدى السلطة الفلسطينية في مواجهة حركة حماس، إما بالإملاء أو بالتوافق على أرضية أن الحركة والسلطة التي تديرها في غزة هي عدو للطرفين، فالسلطة في رام الله هي في النهاية تحت الضغط الإسرائيلي، لأن اتفاق أوسلو وواقع السلطة في الضفة الغربية بعد عام ٢٠٠٧ لم يترك هامشاً للسلطة، مما أفقدها استقلالية قرارها السياسي والأمني، لذلك من العبث اعتبار أن ما يصدر عن السلطة في رام الله بعيداً عن قناة التنسيق المفتوحة على مصراعيها مع الطرف الإسرائيلي، وفي أفضل الأحوال فإن إسرائيل تغض الطرف أو راضية، وبالنظر إلى العلاقة مع قطاع غزة وحركة حماس، خاصة موضوع المصالحة، ورزمة عقوبات السلطة بعد مارس/آذار ٢٠١٧ فإن إسرائيل حاضرة بقوة وبكافة التفاصيل.

حماس وأدواتها

رغم هامش الخيارات الضيق أمام حركة حماس، والبيئة الإقليمية والدولية المعادية أو غير المكترثة، إلا أن الحركة لم تعدم وسائلها في معركة الانقسام، وفي مواجهة خطوات السلطة العقابية ضد قطاع غزة، ومن أهمها الضغط على إسرائيل، و"الانفتاح" على مصر، وتعزيز الجبهة الداخلية في قطاع غزة.

رأت حماس في إسرائيل الطرف الأكثر مساهمة في الانقسام وديمومته وإن لم تظهر في الواجهة، بنفوذها وأدواتها على السلطة الفلسطينية ومعظم دول الإقليم، وبالتالي فإن الضغط على إسرائيل يعنى الضغط على الأطراف الأخرى التي تساهم أو تدعم الانقسام أو أحد أطرافه، وقد استغلت حماس عدم رغبة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لأسباب خاصة به، أو لأسباب وتحديات إقليمية أكثر أولوية في خوض حرب جديدة وإن كان يتوقعها ويستعد لها، لذلك ابتكرت مع فصائل المقاومة الأخرى مسيرات العودة وكسر الحصار على الحدود الشرقية على قطاع غزة، التي انطلقت في ٣٠ مارس/آذار ٢٠١٨ وبلغت ذروتها في ذكرى النكبة، مع بعض فعاليات المقاومة الشعبية المربكة للاحتلال ولسكان مستوطنات غلاف غزة، والتي استمرت أسبوعياً في كل يوم جمعة، واكب ذلك خمس جولات تصعيد لم يرغب أي طرف في أن تتطور إلى حرب ولكنها شكلت ضغطاً سياسياً ومادياً ومعنوياً على إسرائيل.

وبالنسبة إلى مصر فقد توجهت الحركة نحو النظام المصري والذي يتعامل مع السلطة في قطاع غزة بحكم الأمر الواقع على أرضية المصالح المشتركة، فلدى المصريين مصلحة في الحيلولة دون انفجار الأوضاع في القطاع بحيث تصل شظاياها إلى مصر، ورغبة الجيش المصري في ضبط الحدود وعدم تسرب أنصار تنظيم الدولة عبر الأنفاق في الاتجاهين، وقد فتحت الحركة خطوطاً مع تيار القيادي المطرود من "فتح" محمد دحلان، ووصلت إلى تفاهات معه بوساطة جهاز المخابرات المصرية العامة، لكن التفاهات اصطدمت برفض محمود عباس لها وتحريض الأميركيين والإسرائيليين لها وهو ما أحبطها وأجهضها في بداياتها.

وتلّوَح "حماس" سراً وعلانية بورقة تيار دحلان في وجه عباس والسلطة وحركة "فتح"، لكن هذه الأداة حين تستخدمها "حماس" فإنها تغضب بعض حلفائها في المنطقة، ولذلك فإنها ليست أداة مثالية بشكل كامل. ومن الوسائل الأخرى التي وظفتها حركة حماس؛ الاهتمام بالجبهة الداخلية في القطاع والعمل على تماسكها وتحسينها من الاختراق الأمني، ورفع الروح المعنوية للجماهير، والتي راهنت القيادة الصهيونية وقيادة السلطة في رام الله على تفجيرها وتمرداها على السلطة في غزة بفعل العقوبات الاقتصادية التصاعدية، وسياسة قطع الرواتب أو تقليصها، والمس بالطبقات الفقيرة، وناورت حماس إعلامياً وتعبوياً وتربوياً وسياسياً لتعزيز شرعيتها والمحافظة على الالتفاف الجماهيري من خلال ترسيخ مفهوم تمسكها بالثوابت الفلسطينية وعدم التفريط تلميحاً وتصريحاً، وإصرارها على خيار المقاومة بالقول والفعل من خلال تطوير القدرات الذاتية العسكرية وبناء بنية تحتية للمقاومة شبه علنية التي لا تخفى على أي مواطن في القطاع، كما وظفت الحركة الخطاب الديني التعبوي الحماسي الذي يجد قبولاً في مجتمع محافظ مثل قطاع غزة، واستندت في ذلك إلى شبكة واسعة من المساجد والمؤسسات الملحقة بها والتي تنتشر في كل حي في القطاع، والمخيمات الصيفية للأطفال، والمهرجانات، وحتى الأفراح.

معركة إنهاء الانقسام حسب رؤية كل طرف لن تنتهي حسب المعطيات على أرض الواقع إلا بالفصل الكامل، وهو جوهر مخطط صفقة القرن، والذي تطبقه إسرائيل والولايات المتحدة بخطوات عملية على أرض الواقع بتوظيف أدواتها على السلطة الفلسطينية في رام الله وبعض الأطراف العربية المشاركة أو المتواطئة، إلا إذا حدثت مفاجآت غير متوقعة.١

الانقسام المدمر... لا مشروع وطنياً

مهند منصور . العربي الجديد (ملحق فلسطين) ٢٠١٩/١/٢٦

جولات ومباحثات عديدة ومبادرات ومقترحات مختلفة وضعت على طاولة الحوار الفلسطيني الفلسطيني في سبيل إنجاز المصالحة الفلسطينية المتعثرة، وإنهاء القطيعة المستمرة منذ ما يربو عن اثنتي عشرة سنة بين شقي الوطن، قُدمت تلك المقترحات من أطراف مختلفة عربية ودولية، وفلسطينية أيضاً، ولكنها لم تقض إلى شيء ولم يتمخض عنها ما كان مأمولاً منها، ولم تشهد النيات الحسنة وجدية مواقف قادة الانقسام، التي كانت تحفل بها أروقة الحوار ولا الابتسامات والأحضان الدافئة والقبلات بين وفودهم، ميلاداً حقيقياً لمرحلة ما بعد الانقسام، ولم يكتب لخطتها الصمود حتى تصل إلى استعادة اللحمة الفلسطينية، وتذهب في كل مرة التوقعات الإيجابية والتقديرية المتفائلة أدراج الرياح.

أحداث مهمة وحاسمة وقعت منذ حدوث الانقسام الفلسطيني، كان لها تأثير كبير على القضية الفلسطينية. من أهم تلك الأحداث ثورات الربيع العربي، والثورات المضادة لها وما تبع ذلك من صعود حركات التطرف الديني وانحسار حركات الإسلام السياسي، وما ترتب عليه من تغيرات داخلية في معظم الدول العربية، ناهيك عن اتساع نفوذ إيران في المنطقة وحرب اليمن وحصار قطر، وكان لفوز دونالد ترامب في الانتخابات الأميركية وتنصيبه رئيساً عليها، الأثر البالغ والاستثنائي غير المسبوق في تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني العربي، إذ أعلن القدس عاصمة لإسرائيل ونقل إليها السفارة الأميركية وقلص المساعدات المقدمة للأونروا كخطوة لإنهاء قضية اللاجئين، وأوقف جزءاً من المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية وأغلق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، واتخذ إجراءات وقرارات منساقة بشكل تام مع المصالح والغايات الإسرائيلية، ولم يفتأ يلوح بصفقة القرن والحشد لها على المستويات كافة كمشروع جاهز للتنفيذ على ما يبدو لا المناقشة، ينهي به القضية الفلسطينية ويشطبها من الوجود.

محطات عديدة مرت بها محاولات المصالحة الفلسطينية وباعت جميعها بالفشل، فمن وثيقة الأسرى في مايو ٢٠٠٦، إلى اتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧، إلى اتفاق صنعاء في مارس ٢٠٠٨، إلى محادثات القاهرة في فبراير ٢٠١٠، ثم اتفاق القاهرة في إبريل ٢٠١١، إلى إعلان الدوحة في فبراير ٢٠١٢، إلى اتفاق آخر في القاهرة في مايو ٢٠١٢، وبعده اتفاق الشاطئ في إبريل ٢٠١٤، وفي سبتمبر ٢٠١٧ وقع آخر اتفاقيات المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس في القاهرة، ولم يتحقق منه شيء على أرض الواقع.

تعثر المصالحة الفلسطينية وفشل جولاتها له تبعات مهمة للغاية على المجتمع الفلسطيني، مع تفاوت ذلك من بقعة إلى أخرى، وهو الذي يتطلع لها كمخلص له مما هو فيه من أزمات ومشاكل ومنغصات يومية، فبعد كل إعلان عن التوصل إلى اتفاق مصالحة كان الشارع الفلسطيني يخرج عن بكرة أبيه ابتهاجاً وفرحاً بذلك، إلا أنه سرعان ما يُمنى بخيبة كبرى نتيجة ما تؤول إليه الأمور بين طرفي الانقسام، وتتحطم آماله ويشعر بانتكاسة عميقة وإحباط مرير، وتنخفض معنوياته وتهزم نفوسه فيندفع كل طرف إلى ممارسة سلوك سلبي - يغذيه إعلام

الانقسام - تجاه الطرف الآخر، ما يعزز الانقسام الاجتماعي ويرفع نبرة التخوين والاتهام والعداوة والنكاوة بينهم، وترسخ في العقل الفلسطيني رفض ثقافة الحوار والممارسات الديمقراطية، وتعمق التفسخ المجتمعي حتى وصل للبيت والعائلة الواحدة، وعمل الفشل المتكرر لجولات المصالحة على انعدام ثقة المجتمع الفلسطيني في القيادات والمؤسسات والأحزاب والتنظيمات الفلسطينية عامة، وفي شرعيتها وجدوى نضالها.

إضافة إلى أن عدم إنجاز المصالحة وفشل جداولها وقراراتها، يساهمان بشكل فاعل في تعطيل القواسم الفلسطينية المشتركة للمجتمع الفلسطيني الثقافية والاجتماعية، وحتى في العادات والتقاليد الموروثة والقناعات وأسلوب الحياة، وكيفية التعاطي مع المستجدات على الساحة الفلسطينية، وخصوصاً في ما يتعلق بالقضايا الحساسة والثوابت الراسخة، ما يعرض الهوية الوطنية الفلسطينية للاختلال والتشويه.

تبعات الانهيار المتكرر لاتفاقيات وتفاهات المصالحة على الجانب السياسي خطيرة، بل خطيرة جداً، فهو أوجد أمام العالم كيانيين منفصلين أحدهما في قطاع غزة والآخر في الضفة الغربية، الأول يقع تحت حكم حماس ذات الخلفية الدينية والمصنفة منظمة إرهابية من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، ما يضع محاذير شتى أمام أي تواصل أو عمل معها، في حين أن الكيان الثاني تحكمه السلطة الفلسطينية وليدة أوصلو، وتتمتع بقبول ومساندة دولية وعربية لكنها مرهونة بالتنسيق الأمني ومرتهنة تحركاتها بإجراءات وسياسات الاحتلال المتحكمة بشكل شبه تام في الضفة.

ونتيجة للانقسام، أصبح الجسد السياسي الفلسطيني برأسين اثنين، مختلفين في الأيديولوجيا والثوابت والمرجعيات وفي الأجندات والأولويات والتوجهات، وفي البرنامج الوطني وكيفية إدارة القضايا الوطنية الكبرى، ولكل منهما تحالفاته وله مصادر تمويل خاصة به، وقد اجتذب كل طرف منهما بفعل الزمن والمصالح المشتركة والمتشابكة إليه أحزاباً وتنظيمات فلسطينية أخرى تتناحز له ضد الطرف الآخر، ولم يعد هناك نظام سياسي فلسطيني مستقر ومعلوم الهيئة، يمكن للعالم أن يتعاطى معه ويتعامل من خلاله، ما حرض قوى إقليمية ودولية على التدخل بشكل شرس في القضية الفلسطينية ومحاولة الهيمنة على القرار الفلسطيني، وممارسة الضغوط عليه للموافقة على الرؤية الأميركية المتمثلة في صفقة القرن.

ليس لدى أي من الأحزاب الفلسطينية وعلى رأسها فتح وحماس، المقدرة منفردة على تحقيق الآمال الفلسطينية أو إنجاز شيء جوهري للقضية بشكل عام، ولا يملك أي منهما المقومات الحقيقية لإقامة الدولة الفلسطينية، وهذا ما أضعف القضية الفلسطينية وشكك في شرعيتها وأحقيتها، وأخرج مناصريها والمدافعين عنها، وأثر ذلك لا يصيب المستقبل السياسي الفلسطيني وحسب، إنما أيضاً يلقي بظلاله على المكتسبات السياسية التي تم تحقيقها على مدار مسيرة النضال الفلسطيني، ويعرض التشريعات القانونية الدولية والأممية المناصرة للقضية الفلسطينية للخطر والنقد والطعن، ويفرغها من محتواها ويقلل من فعاليتها وجدواها، وهذا يمنح إجراءات ترامب قانونية دولية لأنها من وجهة نظر البعض هي الممكن الوحيد.

التكؤ في إنفاذ المصالحة وإعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق التوافق الفلسطيني، يمنحان بفعل الأمر الواقع شرعية للقوانين الصادرة من طرفي الانقسام في مناطق نفوذهما، ويعطيان انطباعاً بقانونية ما ليس بقانوني من

الإجراءات التي تم إنفاذها من دون أن تمرّ في القنوات الرسمية المنصوص عليها في القانون الفلسطيني، ويمنحان الشرعية للأجهزة واللجان والأعمال الحكومية التي تم تشكيلها في شطري الوطن على طول فترة الانقسام، وهذا بالتأكيد ليس أمراً جيداً إنما هو حالة مَرَضِيَّة خارجة عن القانون الفلسطيني ومتمردة عليه ومتجاهلة إياه، وتجعل الرقعة الفلسطينية كالغابة يمكن لأي جهة متنفذة أن تشرع فيها ما تشاء ثم تنفذه تحت اسم القانون.

من المفترض وكنتيجة طبيعية لما يحدث بالقضية الفلسطينية من أخطار مصيرية ووجودية، أن يسارع الفلسطينيون إلى إنجاز مصالحهم وإنهاء الانقسام البغيض، وردم الهوة بين الأحزاب المتناحرة وجمع طاقات الشعب الفلسطيني ضمن برنامج وطني موحد موجّه ضد العدو الإسرائيلي، ورأب الصدع الحاصل في جسد المشروع الوطني الفلسطيني، حتى يتمكنوا من النهوض به لمواجهة مخططات الإنهاء وصدّ محاولات التصفية، والإبقاء على قضيتهم وحقوقهم حية وحاضرة في الوعي العربي والعالمي.

تعقيبا على رد صقر أبو فخر.. الدولة في فلسطين

حيّان جابر . العربي الجديد . ٢٠١٩/١/٢٧

أشكر "العربي الجديد" على نشر تعقيبي على مقال الكاتب صقر أبو فخر "الدولة ثنائية القومية في فلسطين.. واقع الحال والمحال" (٢٠١٨/١٠/٢٢)، وأشكر أبو فخر أيضا على الجهد والوقت الذي بذله في هذا النقاش. وعلى الرغم من وضوح حقائق كثيرة، إلا أن العقل الباطن يطغى، ويتحكّم، في أوقات كثيرة، بمواقفنا وآرائنا وكتاباتنا، وهو ما لمستّه في مستهل رد صقر على مقالي.

يقدم صقر أبو فخر، في ختام مقاله "رد على تعقيبين... الدولة ثنائية القومية"، في "العربي الجديد" في ٢٠١٨/١٢/٢٣، افتراضات وتفسيرات مضلّة حملها لنصي المنشور في "العربي الجديد" أيضا في ٢٠١٨/١٢/٥، "تعقيب على صقر أبو فخر.. الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة"، من دون أن يرفق مع اتهاماته الافتراضية أي فقرة أو جملة أو حتى كلمة قد تضمّنها مقالي المذكور. وهو ما أفقد النقد الذي صاغه فحواه، أي تحوّل إلى مجرد كلام متناغم وسلس ومترايط، يلقي عبره الاتهامات جزافا من دون دليل، ولا ينتمي بأي صلة إلى بديهيات النقاش. حيث يكتب صقر "يخلط الكاتبان الدولة الواحدة بالدولة الديمقراطية العلمانية بلا تبصّر"، والمقصود بالكاتبين حيّان جابر وناجي الخطيب، من دون أي إشارة إلى موضع الخلط، وبما يوحي بعدم قراءة ما كتبت في مقالي المقصود الذي انشغل، بكل وضوح من العنوان إلى الخاتمة، بالدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة، وهو طرحٌ مختلف عن برنامج منظمة التحرير السابق وحركة فتح والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومختلفٌ عن حل الدولة الواحدة أيضا القائم على الكونفدرالية أو ثنائية القومية، فأين الخلط، وأنا لم أشر، ولو بكلمة، إلى تطابق الخيار الذي أتبناه مع أي من الطروحات السابقة، بل على العكس تماما، فقد حاولت إبراز نقاط الخلاف والتناقض بين الطرح الذي أتبناه وجميع هذه الطروحات عموما. وأدعو صقر أبو فخر، في هذه المناسبة، إلى الاطلاع على بعض ما كتبت في هذا الموضوع، في "العربي الجديد"، ومواقع إلكترونية أخرى؛ ويسعدني تزويده بها جميعا؛ كما يمكنه الاطلاع على وثيقة الحركة الشعبية لدولة فلسطين العلمانية الديمقراطية الواحدة التي تمثّلني، والتي كان للمفكر والمناضل الراحل سلامة كيلة الدور الأكبر والأبرز في صياغتها وإطلاقها. ولذا أتفق مع أبو فخر على أن الطرح، أو البرنامج الذي أتحدث عنه، مختلف عن كل ما ذكرته سابقا، وأستهجن اتهامي، واتهام المقال بتضمينه خطأ معرفيا بين البرنامجين، أو ربما بين أكثر من طرح أيضا كما ادّعى!

ثم ينتقل، وبصيغة هجومية منمقة وجميلة، إلى استخدام قوانين الفيزياء القريبة إلى قلبي؛ نظراً لارتباطها بدراساتي الأكاديمية التي أنهيتها منذ أكثر من عشرة أعوام؛ عن طريق خلطها ببعضها، وبمنتهى العشوائية البعيدة كل البعد عن قواعد التحليل العلمي، عن قصد أو من دون قصد، فالمثال الذي طرحه أقرب إلى شرح قانون الجاذبية، أو رد الفعل والقوة المعاكسة، منه إلى قانون العطالة أو القصور الذاتي. ولا أعتقد من المحبذ الآن، ومن هذا المنبر، الدخول في شرح قوانين الفيزياء وتفنيدها، وفي توضيح مدى ترابطها وتكاملها وصعوبة فصلها

واقعيًا عن بعضها، بعيدًا عن الخيال العلمي والسياسي أيضاً، فالواقع الحقيقي بعيد كل البعد عن كل هذه التخيلات، ولذلك يستحيل فصل قانون الجاذبية عن قانون الحركة والقصور الذاتي وغيرها من القوانين في أي تجربة علمية واقعية.

ولكن، تبقى التجربة العينية المختبر الأول والأخير لأي نظرية أو قانونٍ جديداً كان أم قديماً، وهي الإثبات الحقيقي لصحة الفرضية أو خطئها، وهو ما أتمنى على صقر أبو فخر اللجوء إليه، من أجل مراجعة الكلام الإنشائي الجميل الذي صاغه في نهاية المقال، فقد أثبتت التجربة وواقع الحال الفلسطيني خطأه، ولكن يبدو أنه ينطلق من قناعاته الشخصية وقراءته الذاتية، من دون أي سند علمي، مستمد من تاريخ النضال الفلسطيني، أو من تحليل الواقع وتفكيكه ونقده، إذ يكتب "في عصر الحرب الباردة، كان الكفاح المسلح الوسيلة الفضلى لتحرير فلسطين. ثم صار التفاوض مع جرعاتٍ من العمل المسلح الوسيلة المفضلة في حقبة ما بعد الحرب الباردة... إلخ".

لا أعلم من أين استمد أبو فخر هذه الجرأة والثقة التي جعلته يصف كل محطات النضال الفلسطيني السابقة بعبارة "الوسيلة المفضلة"، متجاهلاً الحضيض الذي نحن فيه، وخصوصاً في وصف التفاوض وما تبعه من مراحل، أو على الأقل كنت أتمنى منه أن يشير، ولو على عجلةٍ، إلى الجهة أو العوامل التي جعلتها مفضلةً، فهل يقصد مفضلةً له، أم لحركة فتح مثلاً، أم لمجمل القوى السياسية الفلسطينية، أم للنظام العربي وربما الدولي، أم لمن تحديداً. أعتقد، وانطلاقاً من دروس الفيزياء التي يرغب الكاتب تزويدنا بها، أن الأجدى له ولنا ولمجمل المهتمين بالموضوع، محاكمة تاريخنا النضالي وفق نتائج العملية، خطوة تلو خطوة ومرحلة تلو الأخرى، وهو ما يفترض دراسة (وتحديد) قوانا الذاتية والموضوعية أو الخارجية عموماً، في كل مرحلة منها، وتبيان أسباب قصورها وتراجعها أو نموها وصعودها، وربط ذلك كله بالنتائج العملية الحاصلة، وفق الأسئلة البسيطة والمنطقية والبدئية، من قبيل تحديد مدى ابتعادنا عن استعادة حقوقنا الكاملة، ونجاحاتنا النضالية المبنية على قدرتنا في قيادة الصراع وفق قوانا الذاتية، التاريخية القانونية والكفاحية، ونجاحنا في توحيد قوانا الذاتية، ورص الصفوف الشعبية، وإسنادها بقوة دعم شعبية عالمية، وربما رسمية، وفق كل مرحلة وكل ظرف، وبما يتضمن تنفيد أكاذيب كثيرة روجت لها قيادتنا التاريخية، ولا يتسع المجال الآن لذكرها جميعها.

وهذا يعيدنا إلى إصرار صقر أبو فخر على إعلان "حل الدولتين، وهو الأكثر واقعيةً يوم وُلدت تلك الفكرة، فقد صار اليوم غير واقعي، جزاء التحولات الهائلة في العالم العربي"، متبعاً ذلك الإعلان باستخدامه الخاص قانون "القصور الذاتي"، من أجل أن يعلن مجازاً وافترضاً أن "حل الدولتين الذي ترفضه إسرائيل بقوة وإصرار وعناد هو الذي يشقّ الكيان الإسرائيلي، ويجعل دواليب هذا الكيان تدور إلى الخلف، تماماً مثل الحجر الذي وصل إلى الذروة ثم بدأ يتهاوى". ياه!، ما كل هذا التعلق والوله بحل الدولتين الذي تحول إلى ستار سميك يعمي البصيرة، ويحجب الواقع المائل أمامنا. يا صديقي، لقد أدى حل الدولتين إلى إرغام دواليب الحركة الوطنية الفلسطينية على السير إلى الخلف، حتى يكاد يعود بنا إلى عصور ما قبل التاريخ، بين أجسام أو قوى سياسية شبه قبلية معزولة ومنعزلة عن الشعب وشعب يسبق قيادته بخطوات واسعة، وبين صراع فصائلي ندفع يومياً

ثمنه داخل وخارج فلسطين، اتفقوا أم اختلفوا، ففي الحالتين، نحن وقود مصالحهم، والجسر الذي يقودهم إلى غاياتهم. لقد قدم حل الدولتين الذي تتوهم واقعيته في حينه للاحتلال قوة دفع غير محدودة، ربما تضاهي بعض أشكال الدعم المقدم للاحتلال من بعض دول العالم، فأصبحت السلطة الفلسطينية مسؤولة عن حماية الاحتلال، وحررت الاحتلال من مسؤولياته الأخلاقية والسياسية والاقتصادية التي يجب أن يتحملها داخل مناطق السلطة، وتم تفويض الاقتصاد الفلسطيني، وربطه كلياً بالاحتلال أو بموافقته، وأمور عديدة زادت من قوة محرك الاحتلال وحولته إلى مركبة فضائية لا ترى بفضل سرعتها، بل ترى آثارها ونتائجها التدميرية والتخريبية الساقطة على رؤوسنا.

العلمانية بين مزيادات ومزيادات الكلام

لاحظ صقر أبو فخر وجود حرف ألف زائد عن اللزوم في نصّه الأول، ما حول الكلمة من مزيادات الكلام إلى مزيادات الكلام، وهو ما أحدث فرقا شاسعا وفقا له، لكنه غير كافٍ في الواقع، ففي كلا الحالتين يصر على الإيحاء بأن إضافة مصطلح العلمانية إلى برنامج الدولة الواحدة أمر ثانوي وعديم الأهمية، معتبرا أنها تشابه إضافة كلمة الدولي لوصف مجلس الأمن، أي أن وجودها من عدمه لا يقدّم أي إضافة تذكر على المعنى أو المفهوم، بينما يخطئ في سحب الموضوع على مصطلح العلمانية في موضوعنا الأساسي، كونها ذات مغزى ومعنى واضحين، يستحيل التعبير عنهما من دون هذه الإضافة، أو إضافة مشابهة إن أمكن، فالعلمانية في البرنامج المقترح تعبير تخصصي واضح المعنى والمغزى، ولا يستقيم الحديث من دونه عنها تحديداً. لأنه يحدّد طبيعة الدولة بوضوح، وهو ما أسرفت في شرحه في معرض ردي الأول. ولكن يبدو، وللأسف، أنه قد أهمل قراءته جيداً، واكتفى بالتشبث بالخلل التحريري الحاصل في مقاله الأساسي!، لذا، وباختصار، قد تكون الدولة الواحدة دينية إسلامية مسيحية أو يهودية، وقد تكون ثنائية القومية أو كونفدرالية، أو دولة دستورية وإلى ما هنالك من أشكال وأنظمة الدول التي أعتقد، كما يعتقد آخرون مثلي، أنها لا تقدّم جميعها حلاً عادلاً لقضيتنا، ولا تضمن لنا مستقبلاً يقارب أحلامنا وتوقعاتنا التي نجدها في إطار الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة.

ومن ثم، وهو الأهم، عادة ما تكتسب المصطلحات قيمتها ومعناها ومضمونها من سياقها التاريخي الذي بات يفرض اليوم تحديد طبيعة الدولة العلمانية، كشكل من أشكال الرد على صعود ظاهرة الدين السياسي، أي تحويل الخطاب الديني، الإسلامي أو المسيحي أو اليهودي، إلى جوهر العمل السياسي والقاعدة الرئيسية في بناء الأمم والدول، وهو ما نلاحظ تناميهِ عالمياً، وفي منطقتنا العربية، وداخل دوائر الاحتلال الإسرائيلي ومؤسساته. وبالتالي يستمد مصطلح العلمانية قوته وضرورته اليوم من رحم الواقع الذي نعيشه، وردا عليه في الوقت نفسه.

مراجع

أدين بالاعتذار من صقر أبو فخر، ومن "العربي الجديد"، ومن القراء والمتابعين، على الخطأ الساذج الذي ارتكبته في معرض ردي الأول، حيث كتبت وعلى عجلة، تشرين الثاني من العام ١٩٦٧ من دون تدقيق بتاريخ الإعلان عن تأسيس الجبهة الشعبية، وهو ١١/١٢/١٩٦٧، ما أوقعني بالخلط أيهما الشهر، وذلك لأن الفكرة الأساسية التي عملت على إيضاحها لأبو فخر لا تقوم على الدخول في مهاتراتٍ فصائليّةٍ تنتمي إلى عصرٍ

مضى، وتبحث عن الفصيل أو الحركة السبّاقة لتبني الدولة الواحدة. فكلا الحركتين ومجمل فصائل العمل الوطني قد أساءت إلى ماضيها وإرثها وشوّهتهما، إلى درجة يصعب التشدق ببياناتها ومواقفها السياسية التاريخية أمام الانحطاط والتردي الذي تقبّع فيه اليوم.

لكن، ونزولا عند طلبات صقر أبو فخر، يمكن العودة، من خلال الموقع الإلكتروني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى كتيبها "الاستراتيجية السياسية والتنظيمية" الذي يوثق مؤتمرها المعقود في فبراير/ شباط من العام ١٩٦٩، وفي الصفحة ٥١ تحديداً، نجد تبنيها خيار الدولة الوطنية الديمقراطية بكل وضوح ودقة، بينما لم أتمكن من العثور على وثيقة فتاوى رسمية مشابهة، تتضمن إعلاناً رسمياً واضحاً وصريحاً بذلك في تلك المرحلة؛ بعيداً عن التصريحات الشخصية التي يستشهد بها أبو فخر. أما موقف الجبهة الشعبية وتصريحات أبرز قادتها السابق لهذا التاريخ، فأنفق معه على أنه امتداد للنقاشات والمداولات الحاصلة في المرحلة السابقة لإعلانها، وبالتحديد ضمن حركة القوميين العرب عموماً، والتي يستحيل فصلها عن تاريخ الجبهة الشعبية.

في البحث عن الطوباوية

يجد صقر أبو فخر في عبارتي التي أوردتها في الرد الأساسي "نلحظ طوباوية حل الدولتين واستحالة تحقيقه اليوم وغداً، بل ومستقبلاً، حتى زوال حاجة المجتمع الدولي الإسرائيلي" طوباوية زائدة، بل ويقولني من خلالها ما لم أقله بتاتا، إذ يعتبر هذه الجملة دليلاً على رسم المستقبل وفق أحلامي وأهوائي، كونه يفترض انتظاري فناء حاجة المجتمع الدولي لإسرائيل، ما يفضي إلى تعويلي على هذه اللحظة التاريخية الفارقة، من أجل تحقيق حل الدولتين! وهو ما يؤكد، مرة أخرى، بحثه عن أي جملة ضمن مقالي، كي يستخدمها ذريعة في مهاجمة ما كتبت، من دون التمعن بالمعنى والسياق والجملة كاملة.

لذا، أشرح هنا المشروح من الجملة التي أشار إليها أبو فخر، والتي تقوم على تأكيد حقيقة قد اعترف بها هو نفسه في معرض رده الأخير، وهي أن حل الدولتين ساقط ولا يمكن تحقيقه، وهو الواضح في الشطر الأول من الجملة، أي في "نلحظ طوباوية حل الدولتين واستحالة تحقيقه اليوم وغداً بل ومستقبلاً"، بينما التتمة لا تعبر عن تعليق بأوهام حل الدولتين وإمكانية تحقيقه مستقبلاً عند انتفاء حاجة المجتمع الدولي لإسرائيل، بل هي مجرد تأكيد على صعوبة إطلاق الأحكام المطلقة والمستقبلية بعيدة المدى، من دون إدراك كامل وشامل لطبيعة العلاقات المستقبلية والقيم السائدة في حينه. لذا لن نعلم موقف المجتمع الدولي من الاحتلال الاستيطاني والاقتلاعي القائم في فلسطين اليوم، كما لن نعلم طبيعة القوى الصاعدة والقادرة على فرض التحول والتأثير على سير الأحداث في مستقبل بعيد جد. لذا أفضل، وأعتقد أن حديث المستقبل يجب أن يكون دائماً مفتوحاً على تغييرات وتحولات، يصعب سبرها وتحديدها منذ الآن بدقة، وهو السبب نفسه الذي دفعني إلى القول "إن النقاشات والخلافات حول برنامج التحرر اليوم هي نظرة واعية نحو مستقبل (...)" لا يمكن التنبؤ به"، إذ لا أقل من دور هذه النقاشات والحوارات والنضالات في تحديد ملامح المستقبل، لكنني أؤكد على استحالة الجزم بمآلاتنا المستقبلية منذ الآن، خصوصاً في ظل حالة التخبط والاحتقان التي نعيشها اليوم فلسطينياً، وربما عالمياً، واستحالة التنبؤ بالتغيرات العالمية مستقبلاً.

لكن وكى يطلع صقر أبو فخر على موقفى الحاسم والجازم اليوم وغدا وفي المستقبل البعيد من حل الدولتين، يمكنه العودة إلى المقال نفسه الذي استرشد منه جملةً تعبر عن موقفى الحقيقى من حل الدولتين، ومن البرنامج المرحلى كاملاً، أو لأى من كتاباتى فى الشأن الفلسطينى، والتي أحرص فيها على إيضاح رفضى المبدئى والكامل حل الدولتين، انطلاقاً من تعديهِ على حقوقنا التاريخية، وغالباً ما أبرز رفضى البرنامج المرحلى الذي كان البوابة التي مر منها حل الدولتين، على الرغم من عدم إشارته الواضحة إلى ذلك، إلا أنه كان خطوةً مدروسةً ومؤقتةً تستهدف إزاحة البرنامج الوطنى الأساسى، لصالح برنامجٍ فضفاض وإشكالى، يفتح الباب واسعاً أمام قراءاتٍ عديدة ضمن سطره وبينها.

البرنامج المرحلى وجدار أبو فخر

ينتقد صقر أبو فخر، أو بالأصح يدّعي عدم صحة ادعائى بأن البرنامج المرحلى قد طرح تساؤلاتٍ فى حينه من طبيعة "إذا كنا قادرين على إرغام الاحتلال وداعميه على حل الدولتين، فلم لا نُرغمه على حل الدولة الواحدة؟"، ويسترشد بذلك بالطيف الواسع من العلاقات والنقاشات التي شارك فيها، أو تم إطلاعه عليها، والدائرة كلها داخل سورٍ محكم من الجدران العالية التي يبدو أنها تنبذ الأصوات والقوى الراضية للبرنامج المرحلى. طبعاً أتفق معه باختصاره الأرضية الفكرية أو السياسية التي انطلق منها مؤيدو البرنامج المرحلى وداعموه، لكنى أستهنّ تناسيه طيفاً واسعاً، أو غير قليلٍ بالحد الأدنى من رافضى هذا المنطق الذي ثبت خطأه فى الواقع اليوم، على الرغم من حديثه، فى مقال سابق، تناول فيه تجربة الكتبية الطلابية، عن وجود تيارات وشخصيات فتاوية ترفض البرنامج المرحلى منذ اليوم الأول لإقراره، فضلاً عن الجبهة الشعبية طبعاً، ومجمل جبهة الرفض التي يكتفى باعتبار موقفها غير صحيح، من دون التطرق لطبيعة موقفها، كما يتجاهل شبانا وشابات عديدين، مناضلين ومقاتلين فقدوا ثقتهم بحركة فتح تحديداً، فى المرحلة التي تلت إقرار البرنامج المرحلى، والذين تصاعدت أعدادهم بكثرة ضمن "فتح"، ومجمل قوى حركة التحرر الفلسطينى ما بعد خيبة بيروت. وقد عبر ويعبر جزء كبير منهم عن كيفية خداعهم من قيادات العمل الوطنى، وفى مقدمتهم قيادة فتح ومنظمة التحرير، الذين أثبت التاريخ استغلالهم جميع تضحيات الحركة الوطنية، من أجل حرف المسار نحو قيام دولة فلسطينية على أي شبر كان، وبأى ثمن.

أتمنى من صقر أبو فخر الامتناع عن الخلط بين موقف القوى السياسية الرسمي عموماً وموقف فصيل محدد، وبين الموقف الشعبى وموقف بعض النخب والمتقنين. وأدعوه إلى الخروج من حالة تقديس دور حركة فتح وقيادتها وتضخيمه فى مجمل تاريخ الحركة الفلسطينية (من دون التقليل من أهميته وتأثيره الجماعى والفردى طبعاً)، والذي يصل إلى درجة إهمال مجمل تناقضات "فتح" الداخلية وتقزيمها وتناسيها، وهي التي أسفرت عن انشاقات وتكتلات عديدة، فضلاً عن تناسي دور مجمل الحركة الوطنية التي كانت تضم قوىً وتشكيلاتٍ تمتلك من الدعم والتأييد الشعبى ما يجعلها تنافس، وربما تتجاوز، شعبية "فتح" فى بعض الأحيان أو الأماكن. ومن دون إهمال تأثير الظروف والنفوذ العربى فى تحويل مسار الحركة الفلسطينية عموماً، وفى دعم هذا التيار أو الاتجاه على حساب آخر. لذا وبعيداً عن الكلمات البراقة والجميلة من قبيل "ديمقراطية البادق" و"يا وحدنا" التي

تحدث عنها القائد ياسر عرفات، نعلم جميعاً مدى غياب الديمقراطية عن مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن الدور الشعبي كان وما زال مجرد قوة ضغط تخشاه القيادة، وتحسب له ألف حساب، من دون أن يمتلك "الشعب الفلسطيني" الوسائل والأدوات التي تمكنه من فرض رؤيته ومنظوره الذي يؤمن به، كما نعلم جيداً دور المال والقرار العربي في مسار النضال الفلسطيني وقواه السياسية، منفردين ومجتمعين، قبل تبوء ياسر عرفات قيادة المنظمة وبعده.

خاتمة

في ظل الحضيض الذي وصلنا إليه برعاية الفصائل والجسم السياسي الفلسطيني، آن الأوان لكي نكرس جهودنا وقدراتنا في إطار النقد الجدي والعلمي لكل التجربة الفلسطينية، نقد متحرر من القيود الذاتية والموضوعية التي كبلتنا بها بعض الانتماءات السياسية، وربما الأيديولوجية شديدة الصلة بالماضيين، القريب والبعيد، من أجل شق طريقٍ جديدٍ يستمد قوته من شرعية الحق الفلسطيني، ومن إصرار الشعب على النضال المتواصل، حتى بلوغ أهدافه العادلة مهما طال الزمن، ومن القدرة على تجاوز الظروف الموضوعية، غير المواتية، والعمل على انتهاز فرص المستقبل المقبلة لا محالة. وهو ما نأمل بتحوّله إلى أرضية تجمع غالبية المهتمين والمعنيين بإعلاء كلمة الحق، مهما كانت مشاربهم وخلفياتهم التاريخية.

خطاب نصر الله ليس بـ "حسن"!

حسن عصفور . أمد . ٢٧/١/٢٠١٩

بعيدا عما أصيغت عليه قناة "الميادين" من لقب "لقاء العام"، مع حسن نصر الله أمين عام حزب الله، وحجم المتابعة نتيجة لما أشاعته دولة الكيان لسبب غيابه عن المشهد الإعلامي، فالمقابلة أضفت كثيرا من الأجواء السلبية، بل والضارة سياسيا، وربما فقد أمين عام حزب الله فرصة مميزة جدا، لأن يعيد تقديم صورته الى المنطقة العربية، بشكل مختلف عما كانت في سنوات مضى، وان يضع مسافة ما بين "هواه السياسي - الطائفي" وبين "المصلحة القومية" ضد مشروع عام.

بلا شك، فحزب الله وأمينه العام نصر الله، لهما قبول خاص عند شعوب عربية، نظرا لما يعلنه من مواقف ضد إسرائيل، ومعركة ٢٠٠٦، ولا يتوقف البعض عند "العقدة الطائفية" التي تتحكم كثيرا في مسلك الحزب وأمينه العام.

من حيث المبدأ، لم يظهر أي جديد يمكن ملاحظته في المقابلة التي كانت محل متابعة واسعة، بل ربما العكس كانت في جزء منها "سلبية" و"طائفية بامتياز"، وفي لحظات تحدث كإيراني بقوله "وضعنا في العراق وسوريا واليمن ولبنان ممتاز"، ولعل تلك "سقطه سياسية" ما كان لها ان تكون من شخصية لها تلك المكانة المميزة، وتعيد بالذاكرة موقفه ضد الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات بعد قمة كمب ديفيد ٢٠٠٠، عندما فتح نيرانه تأييدا لموقف الزعيم الديني الإيراني خامنئي والرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.

نصر الله، بدأ في المقابلة، وكأنه رافض لأي "تطبيع" في العلاقات العربية مع سوريا، خاصة الخليجية منها، وتناولها بشيء من التحريض السلبي، خلافا لما أبدته وسائل الإعلام السورية، ما يفتح باب التساؤل، لماذا ذلك، وتركيزه على السعودية والإمارات، وتجاهله كليا للدور القطري والمهادنة الصريحة جدا لتركيا، تشير أن الحسابات ليست سورية ابداء، وبالقطع ليست عروبية، دون تجاهل مسؤولية كل بلد دعم الإرهاب ضد سوريا الدولة.

كان لنصر الله، أن يكون عنصرا إيجابيا، دافعا بقوة الى عودة العلاقات مع سوريا، وليترك الحساب التاريخي للتاريخ، فلو ان باب التاريخ سيتحكم في مواقف الحاضر لاختلف الكثير من التقييم، وتلك "سقطه سياسية" من شخصية بمكانة حسن نصر الله.

في الحديث عن إسرائيل، تعامل نصر الله بشكل مثير للدهشة، بعد أن فتح باب التهديدات على أوسع أبوابها لدولة الكيان، بل أنه ذهب الى الحديث عن قدرة حزبه على الدخول الى منطقة الجليل في أي حرب مقبلة، وأن لديه "صواريخ دقيقة" يمكنها أن تصيب أي هدف في تل أبيب وليس في حيفا فقط في أي وقت ممكن.

والسؤال، ما هي العوائق التي تحول دون القيام بالرد على ما تقوم به دولة الكيان من عدوان متواصل، في لبنان وسوريا وفلسطين، إسرائيل تقوم دوما بعمليات عسكرية ضد مواقع في سوريا، وقتلت عشرات من السوريين

والإيرانيين، دون أن ننسى اغتيالها لقيادات أمنية هامة من حزب الله هناك، كانت كفيلة وحدها ببعض الرد النسبي الذي يحفظ ماء الوجه الوطني.

ولو استخدمنا حديثه بالقياس، الا ترتكب إسرائيل جرائم حرب في فلسطين، خاصة في قطاع غزة، التي أشاد بها وبنضال أهلها، وهي التي دفعت في أحد أيام جمع مسيرات كسر الحصار بعد نقل السفارة الأمريكية الى القدس ما يزيد على الـ ٧٠ شهيدا، دون ان نلمس خطوة رد فاعلة باي شكل كان سوى تمجيد الشعب الفلسطيني. نصر الله وجه تهديدات متعددة الرؤوس الى إسرائيل ورئيس حكومتها نتنياهو، بأن القادم سيكون ردا مختلفا، لكنه في الواقع لم يحدد ما هي الأسباب التي ستجعله ينفذ تهديداته، وهل من يملك تلك القوة الخارقة ويستطيع احتلال الجليل، عليه ان يصمت كثيرا على جرائم حرب ترتكبها إسرائيل، وعلى عدوان متواصل ضد سوريا الحليف الأبرز لحزب الله؟!!

خطاب نصر الله فقد بريقه الذي كان له أن يكون، وربما خسر كثيرا مما قال سلبا، وتهديدا يعيد للأذهان مقولة "تجوع يا سمك"!

المراجعة السياسية واجبة من الكل لو حقا كانت المصلحة العربية هي الناظم، وأي خروج عن مساره له تسمية أخرى!

هل تقصف دمشق "تل أبيب"؟

يونس السيد . الخليج . ٢٦/١/٢٠١٩

التهديدات التي أطلقها بشار الجعفري مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة، بإمكانية قصف بلاده مطار «تل أبيب» رداً على العريضة «الإسرائيلية» في الأجواء السورية واستهدافها المتكرر لمطار دمشق الدولي ومطارات سورية أخرى، كانت تتطوي على تحذيرات إلى مجلس الأمن بالدرجة الأولى بقدر ما كانت تحمل رسالة جدية يمكن ترجمتها على أرض الواقع إذا اقتضى الأمر.

ما يؤكد جدية هذا التوجه أن دمشق اختارت منصة مجلس الأمن لإطلاق هذا التحذير لعدم تحركه تجاه كبج جماح «إسرائيل» وتركها فوق المساءلة، لأسباب تتعلق بالحماية الغربية لها أولاً، وإطلاق يدها كوكيل معتمد لمنع التمدد الإيراني على حدودها وفي المنطقة عموماً بعد قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا. لكن الأمر لا يقتصر على هذا الحد، إذ ثمة أبعاد جيوسياسية أخرى تدخل في معادلة الصراع الكوني والإقليمي، على حد سواء، في مقدمتها محاولة إعادة رسم وتثبيت مناطق النفوذ في المعادلة الدولية، وتحديدًا بين الروس والأمريكيين وتحالفاتهم، وهي مهمة أنيطت بـ «إسرائيل» نيابة عن الغرب، وفي الجانب الإقليمي تحاول «إسرائيل» فرض قواعد جديدة للعبة وتكريس خطوط حمر جديدة تمكنها من «حرية التحرك» كيف ووقتما تشاء في الأجواء السورية في اختبار جدي للموقف الروسي والتفاهات التي جرت مؤخراً للعودة إلى ما كانت عليه الحال قبل إسقاط الطائرة الروسية في سبتمبر الماضي. بالنسبة لموسكو التي دأبت على المطالبة بوقف الغارات «الإسرائيلية»، باعتبارها انتهاكاً للسيادة السورية، لديها حسابات أخرى وهي لا ترى حتى الآن أن «إسرائيل» تجاوزت خطوطها الحمر، خصوصاً أن الطائرات «الإسرائيلية» لم تدخل الأجواء السورية وأن القصف كان يتم من الأجواء اللبنانية أو من فوق شمال فلسطين المحتلة.

دمشق التي أصبحت مستهدفة بشكل مباشر، بعد أن أدخلت «إسرائيل» دفاعاتها الجوية وقواعدها العسكرية ومراكزها البحثية في دائرة الاستهداف، بدأت تشعر بحاجتها الماسة إلى الردع ولديها القدرة على ذلك، كما أكد الجنرال «الإسرائيلي» المتقاعد يعقوب عميدور، الذي هدد بدوره بأنه إذا قصف دمشق مطار بن جوريون في «تل أبيب» فإن الرد «الإسرائيلي» سيكون قوياً إلى حد إطاحة النظام السوري، لكن دمشق بحاجة إلى إطلاق يدها وتحريرها من القيود أو بالأحرى الخطوط الحمر الروسية حتى لو أدى الأمر إلى اندلاع حرب شاملة.

وفي هذا المجال، هناك تساؤلات عديدة حول منظومة «اس ٣٠٠» ولغز عدم استخدامها حتى الآن، علماً بأن المصادر الروسية تتحدث عن أنها لن تدخل الخدمة في سوريا قبل أوائل شهر مارس المقبل، وفي نفس الوقت تتحدث المصادر عن حاجة سوريا إلى المزيد من منظومات «بانتسير» و«بوك»، وهي المستخدمة حتى الآن، وأنظمة رادارية أكثر تطوراً لتغطية الأجواء السورية كافة. وبالعودة إلى السؤال هل تنفذ دمشق تهديداتها وتقصف مطار «تل أبيب»؟ يمكن القول إن الأمر يعتمد على مدى الإصرار «الإسرائيلي» على ضرب الأهداف السورية

وما يمكن أن تذهب إليه التوافقات الإقليمية والدولية في كبح جماح أطراف الصراع للحيلولة دون إحداث المزيد من الفوضى أو اندلاع حرب شاملة.

الانسحاب الأمريكي من سوريا: الحثيات وردود الأفعال

د. نورة الحفيان - المعهد المصري للدراسات - ٢٥/١/٢٠١٩

تشكل في العام ٢٠١٤ تحالف دولي ضد التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق، وذلك بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما أن بلاده ستقود تحالفا دوليا للقضاء على هذه التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش، بعد تقدم الأخير وسيطرته على مساحات واسعة ومتفرقة في مناطق سورية وعراقية، وعلى خلفية التفاهم الكبير للمجازر التي ارتكبتها التنظيم والتي هزت الضمير الإنساني نظرا لبشاعتها. وقد ضم التحالف أكثر من ٦٠ دولة، وعلى رأس هذه الدول إلى جانب الولايات المتحدة فرنسا وبريطانيا وألمانيا وكندا وأستراليا وغيرها من الدول، بالإضافة إلى دول إقليمية أبرزها تركيا ودول عربية. وقد تنوعت أدوار كل دولة بين الدور العسكري سواء الجوي أو البري وبين الدعم اللوجستي والتمويلي أو الاستشاري.

وبالفعل بدأ التحالف ضرباته الجوية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقد كان دوره محدود في البداية، إذ لم يستطع تحقيق الدور الرئيسي المعلن عنه وهو القضاء على جميع التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش والحد من قدراتهم العسكرية، نتيجة التخبط الواضح في استراتيجية التحالف نتيجة اختلاف المصالح الدولية والإقليمية السياسية للدول المشاركة، وهذا ما أثر إلى وجود فجوة في التنسيق العسكري. بالإضافة إلى الانتقائية في محاربة التنظيمات الإرهابية وعدم توجيه الضربات إلى كل مراكز التنظيمات الإرهابية باختلافها. بمعنى أن تكون كل الجماعات الإرهابية مقصودة بالمواجهة خصوصا في المستقبل السوري.

وعلى الرغم من كل تلك الحسابات التي تتضارب فيها المصالح إلا أن التحالف تمكن بشكل أو بآخر من كبح جماح تنظيم داعش والحد من فعاليته الميدانية وقدراته التسليحية خصوصا بعد التنزلات البرية وبنسبة كبيرة، ولكن في المقابل أتاح الفرصة لتنظيمات مسلحة أخرى والتي كانت لها تنسيق وتحالف ميداني مع قوات التحالف وعلى رأسها القوات الأمريكية والفرنسية في التوقع في مناطق عدة، وعلى رأسها المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش.

إعلان دونالد ترامب الانسحاب من سوريا

في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارا أثار الكثير من الجدل وهو انسحاب قوات بلاده البرية من سوريا، وبالتالي الانسحاب من التحالف الدولي لمحاربة التنظيمات الإرهابية في سوريا وعلى رأسها داعش. وذلك بعد تغريدة في "تويتر" جاء في مفادها: "هزمتنا (داعش) في سوريا وكان ذلك السبب الوحيد لوجود قواتنا هناك أثناء فترة رئاستي".

القرار المفاجئ أفرز ردود فعل داخلية وخارجية في جُلها معارضة للقرار باستثناء ترحيب موسكو وحلفائها، وترحيب أنقرة بتحفظ وجاءت هذه الردود كالتالي:

معارضة الداخل ... ما بين الكونغرس والبيتاغون

عبر الكونغرس بمجلسيه وبأغلبيته أعضائه سواء الجمهوريين والديمقراطيين اعتراضهم على القرار، وذلك لأنه لا يحمل أي أدنى من المسؤولية نتيجة الفردانية التي ينفجها ترامب في اتخاذه لقرارات مصيرية لها انعكاسات وتأثيرات

على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وعلى موقعها الريادي في المنظومة الدولية، إذ أن هذا القرار وحسب آراء أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ والنواب لم يأخذ في الاعتبار أولويات الأمن القومي الأمريكي.

كما ذهب البعض بالقول إلى أن السبب وراء هذا القرار هي الظرفية التي أراد من خلالها المسؤول الأول في البيت الأبيض الخروج من المأزق الذي ينزوي فيه جراء مجموعة من القضايا أبرزها: تحقيقات روبرت مولر، وقضية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، وتورط الولايات المتحدة في مساعدة قوات التحالف في الحرب على اليمن، وأخيرا مشكلة الإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكية في ظل الخلاف على الجدار الحدودي مع المكسيك والتي خلقت أزمة كبيرة بين مؤسسات الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يكن الكونغرس المعارض الوحيد على القرار، بل الاعتراض امتد إلى أبرز مؤسسات الإدارة الأمريكية ألا وهي مؤسسة البنتاغون، فعلى الرغم من توقيع جيمس ماتيس وزير الدفاع السابق على قرار الانسحاب، إلا أن القرار الفردي لترامب جر عليه موجة من الاحتجاجات داخل المؤسسة، مما أدى بوزيرها إلى الاستقالة بعد يوم واحد من إعلان القرار. وقد أبان القرار على الشرح الموجود بين ترامب ووزيره والذي لم يكن وليد اللحظة بل أتى على خلفية عدة أزمات متوالية، نتيجة تجاوز ترامب لمؤسسة الدفاع ولمجموعة من مسؤولي الأمن القومي بإصداره قرارات تتنافى مع توجهاتها كان آخرها سحب سريع للقوات البرية الأمريكية من سوريا.

هذا التباين جاء واضحا في نص استقالة ماتيس التي قال فيها، أنه تتحى حتى يتمكن ترامب من تعيين وزير دفاع متوافق مع أفكاره، بمعنى أن وجهات نظر ماتيس بشأن عدد من قضايا السياسة الخارجية والدفاع كانت تختلف بشكل كبير وجوهري عن وجهات نظر ترامب، كما شدد ماتيس على ضرورة اتخاذ مواقف واضحة بما يتلاءم مع مصالح واشنطن.

وكانت الفجوة بين ترامب والبنتاغون بدأت حين عارض ماتيس قرار انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران معتبرا أن من مصلحة الولايات المتحدة البقاء في الاتفاق النووي، ما دامت إيران ملتزمة ببند الاتفاق حسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ترحيب روسيا وحلفائها

أعلنت روسيا على أن القرار هو رجوع إلى القانون الدولي، بحيث أكدت أنه بالرغم من أن التدخل كانت له دوافع أمنية تتمثل في القضاء على تنظيم داعش، إلا أنه لم يكن يجمع أي صبغة قانونية حسب وجهة النظر الروسية، كما أكد الموقف على أن الانسحاب الأمريكي سوف يفتح آفاقا للتسوية السياسية التي فتحتها مخرجات محادثات أستانا، وأنه سيؤثر بشكل إيجابي على تشكيل اللجنة الدستورية السورية، على الرغم من تحفظ موسكو على حيثيات القرار الذي لم يكن واضح الملامح حسب ما صرح به صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي عن سبب التواجد الأمريكي في سوريا وهي محاربة التنظيمات الإرهابية، إلا أن هناك دوافع أكثر أهمية حيال سبب هذا التواجد، وهو احتواء إيران من تعزيز نفوذها وتمدده في المنطقة، ومنع روسيا من مواصلة بسط نفوذها في المنطقة. ومن ثم فإن إعلان ترامب قرار الانسحاب خصوصا في هذه الظرفية والوقعية يعتبر تناقضا للمواقف الأمريكية السابقة وانتصارا لروسيا وحلفائها سواء النظام السوري أو إيران، إذ يمكن

الانسحاب الحلفاء الثلاث أن يكونوا اللاعبين الأبرز والأكثر قوة في الميدان من خلال سيطرتهم على نسبة كبيرة من الأراضي السورية.

ومن تم يعتبر القرار بمثابة بداية تراجع لاستراتيجية مكانة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط لصالح النفوذ الروسي، وهذا الأمر الذي يقوي الشكوك حول علاقة ترامب بالجانب الروسي، ويؤكد بنسبة كبيرة فرضية أن القرار جاء بناءً على طلب وتنسيق مع الروس وليس بطلب أو تنسيق مع الأتراك كما يعتقد الكثيرون.

تركيا بين الترحيب والحذر

عرف الموقف التركي تدرجا في المشاركة في التحالف الدولي، إذ لم ترد تركيا في البداية المشاركة بصفة مباشرة، واقتصر عملها في البداية على التنسيق مع الشركاء، وكان التحفظ التركي في البداية راجع لعدة اعتبارات، أولهما أنه يجب معالجة مشكلة تنظيم داعش من خلال البحث عن الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهوره وتعاظمه، من أجل قطع الطريق على ظهور تنظيمات أخرى يكون لها خطر أكبر من تنظيم داعش، لذلك تحفظت أنقرة على الاستراتيجية التي وضعت لمواجهة التنظيم وحل الأزمة، فأكدت على أنه بالرغم من أهميتها ولكنها غير كافية لتحقيق الاستقرار، خصوصا أن تركيا هي من أكبر المتضررين من تنامي الخطر الإرهابي على حدودها. ثانيهما خوفها على الرهائن الأتراك الذين كانوا قيد الاحتجاز لدى مقاتلي تنظيم داعش في الموصل.

ولكن بعد ذلك وبوقت وجيز وبعد حل مشكلة الرهائن، شاركت تركيا بصفة مباشرة بعد أن درست ووضعت خططها الاستراتيجية الدقيقة، وعلى إثر ذلك تدخل الجيش التركي في عمليات عسكرية ضد داعش، كما سمح الجانب التركي لقوات التحالف باستخدام قواعده العسكرية وتوظيفها من أجل دعم أكثر فاعلية في جهود التحالف الدولي في عملياته الجوية.

ولذلك اعتبرت تركيا من أكثر الشركاء فاعلية في محاربة تنظيم داعش، بحيث شكلت هذه المشاركة تعزيزا قويا للتحالف، وذلك ما لمس واقعيًا من خلال النتائج التي حققها التحالف في تضيق الخناق على التنظيم ميدانيا مع تراجع إمكانيته اللوجستية.

وفي جانب آخر، فقد شكل التدخل العسكري التركي في سوريا في أغسطس ٢٠١٦ نقطة فارقة في محاربة التنظيمات الإرهابية، فبعد تردد طويل قررت تركيا التدخل مباشرة في الأراضي السورية، وقد ساهمت جملة من العوامل في دفع أنقرة لاتخاذ هذا القرار، بعضها مرتبط بالوضع الداخلي التركي السياسي والأمني، وبعضها الآخر مرتبط بالوضعين الإقليمي والدولي.

وقد شكل تنامي التهديدات الأمنية القادمة من سوريا أهم الأسباب الرئيسية للقيام بعملية عسكرية تؤدي إلى وقف حملة العمليات الإرهابية التي تعرض لها الداخل التركي انطلاقًا من الأراضي السورية. وقد اكتسب التدخل التركي الشرعية بصفته يمثل حالة دفاع عن النفس في مواجهة التهديدات الإرهابية.

وفيما يخص الموقف التركي من قرار الانسحاب الأمريكي، فقد عبر رأس هرم السلطة في تركيا رجب طيب أردوغان على أنه قرار صائب، ولكن أكد في نفس الوقت على أنه يجب أن يكون مرهون بضرورة التخطيط والتنسيق لهذا الانسحاب مع الشركاء لعدم تكرار الأخطاء التي ارتكبت في العراق، وإنشاء منطقة آمنة على الحدود، وهي الفكرة التي كانت تنادي إليها تركيا منذ العام ٢٠١٣.

وعلى الرغم من تصريحات جون بولتون مستشار ترامب للأمن القومي حول الأكراد، والتي أثارت استياء المسؤولين التركي والتي كانت أن تعصف بالتوافق التركي-الأمريكي حول آليات التنسيق لخروج القوات الأمريكية. إلا أن تركيا ورغم هذا التذبذب واللاتوازن في تصريحات المسؤولين الأمريكيين التزمت بتوفير كافة أشكال الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية خلال عملية انسحاب من سوريا.

وكانت تركيا قبل إعلان ترامب الانسحاب من سوريا، قررت أنها سوف تتدخل عسكريا في منبج وشرق الفرات مرة أخرى، وذلك نتيجة تنامي التهديدات الأمنية على الحدود. إذ تعتبر تركيا وحدات حماية الشعب الكردية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا، إلى جانب خطر تنظيم داعش الذي لا زال له بعض البؤر في الأرض السورية. من أهم دوافعها للتدخل المباشر لتأمين حدودها البرية من هذه الأخطار. مع تصميمها على إنهاء الإرهاب سواء داخل حدودها أو خارجها.

معارضة أكبر حلفاء التحالف (الترويك الأوربية)

عارضت الترويك الأوربية الممثلة في كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والتي تعتبر من أهم حلفاء واشنطن في التحالف القرار الأمريكي، ففرنسا وباعتبارها أحد الأعضاء الرئيسيين في التحالف أعلنت أنها ستحتفظ بقواتها في سوريا لأنه لم يتم القضاء بشكل كامل على تنظيم داعش كما جاء في أسباب ترامب التي قرر على إثرها سحب قواته من سوريا.

كما ذهبت بريطانيا على نفس منوال الموقف الفرنسي مؤكدة أنها ستلتزم ببقائها في التحالف إلى حين تحقيق الهدف الكامل وهو تدمير التنظيم بصفة نهائية، وهذا ما أكدته وزارة الدفاع البريطانية مضيفة أن تنظيم داعش تحول إلى أشكال أخرى من التطرف، مما يؤكد أن التهديد لا يزال قائم وبقوة.

أما الموقف الألماني فقد جاء متناغما مع الموقعين الفرنسي والبريطاني. إذ أكدت الخارجية الألمانية على بقاءها في التحالف الدولي. وأن القرار المفاجئ للرئيس الأمريكي سوف تكون له عواقب وخيمة في الحرب ضد تنظيم داعش، وسيقوض النجاح التي حققتها قوات التحالف في الميدان.

إذا فمواقف لندن وباريس وحتى برلين اعتبرت أن تنظيم داعش الإرهابي لا يزال يمثل تهديدا وأنه لم يهزم بشكل تام، وأن هذا القرار ربما سيعطي للتنظيم مساحة لإعادة هيكلة وإحياء صفوفه في ظل التصدع الذي قد يطال التحالف.

إسرائيل..... الموقف الضبابي

على الرغم من أن إسرائيل كانت تخشى على الدوام من التواجد العسكري لخصومها في المنطقة إيران وحزب الله على الأراضي السورية. إلا أن القرار الأمريكي لم يشكل صدمة بالنسبة إليها. إذ أكد نتنياهو أن الانسحاب الأمريكي قرار خاص بواشنطن، مؤكدا على أن هناك تنسيق مسبق بين الطرفين على شكل الانسحاب وكيفية تنفيذه وانعكاساته على أمن إسرائيل.

توافق الرؤى بين الطرفين بات واضحا عندما صرح نتنياهو أن إسرائيل سوف تحارب إيران عسكريا، والولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا. مؤكدا بذلك علاقته القوية في التأثير على قرار إدارة ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي ومن تم إعادة فرض العقوبات على طهران.

إذن، فالموقف الإسرائيلي لم يركز على تنظيم داعش أو على الجماعات الإرهابية، بل نصب تركيزه على التواجد الإيراني في سوريا، من خلال تأكيد الجانب الإسرائيلي أنه جاهز لتصعيد المعركة ضد إيران ومواقع تواجدتها في الداخل السوري بعد الانسحاب الأمريكي.

الأسباب الحقيقية وراء قرار ترامب

إن قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا مرتبط بشكل وثيق بالضغوطات الداخلية الكبيرة التي تعرض لها دونالد ترامب، وهذا ما أدى إلى انخفاض في التأييد لسياساته وسط الأمريكيين، وهذا ما وضحته مجموعة من استطلاعات الرأي. ومن هنا جاءت محاولاته التخفيف من حجم الضغط الداخلي المتصاعد وحتى الخارجي تجاه سياسته. وهذه الاستراتيجية انتهجها سابقوه من الرؤساء الأمريكيين من أجل الخروج من دواليب الأزمات الداخلية. إذ أراد من وراء هذا القرار تحويل الأنظار من حوله، بالإضافة إلى الرفع من شعبيته خصوصا أن مثل هذا القرارات تلقى تأييدا كبيرا وسط المجتمع الأمريكي.

وتدور الفرضيات المتوقعة من وراء هذا القرار في التالي:

الفرضية الأولى:

تحقيقات المدعي العام الأمريكي روبرت مولر التي شكلت عبئ كبير على الرئيس الأمريكي، والذي يحاول بطريقة أو بأخرى تحويل الأنظار حول القضية، وهذا ما أدى به لاتخاذ هذا القرار الذي يعتبره بمثابة منفذ للخروج من الأزمة، والذي أتى بعد أيام قليلة من سجن محاميه السابق مايكل كوهين في قضايا متعلقة بحملته الانتخابية في العام ٢٠١٦.

ويدور محور تحقيقات مولر حول التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأميركية التي كات عاملا مساعدا في فوز دونالد ترامب ووصله إلى البيت الأبيض، والشكوك تدور حول علاقات أعضاء من حملة ترامب الانتخابية بالروس وتمويلهم للحملة، بالإضافة إلى الصفقات التجارية التي تربط ترامب بالجانب الروسي. هذه التحقيقات أدت إلى حد الآن بسجن مايكل كوهين محامي ترامب السابق، لمدة ثلاث سنوات مع غرامة مالية بعد إثبات مخالفته لقانون تمويل الحملات الانتخابية والتهرب الضريبي والكذب على الكونغرس بشأن مشاريع ترامب العقارية بروسيا. وقبل ذلك أدانت التحقيقات أيضا رئيس حملة ترامب الانتخابية ومعاونه السابق المقرب بول مانافورت نتيجة علاقته مع رجل أعمال روسي يرجح ارتباطه بالاستخبارات الروسية والذي كان قد سلمه معلومات دقيقة متعلقة بالانتخابات الرئاسية.

هذه القضية تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل ترامب السياسي، بالإضافة إلى المحاسبة القانونية التي يمكن أن يواجهها في حال أثبتت التحقيقات بصفة نهائية تواطئه المباشر مع روسيا.

الفرضية الثانية:

الضغط الذي شكلته قضية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، بحيث أن الكونغرس الأمريكي بالإضافة إلى التحقيقات التركية وتحقيقات الاستخبارات الأمريكية شكلوا عبئا مطردا على ترامب. فأراد من هذا القرار تخفيف الضغط عليه وعلى الحليف السعودي في آن واحد. لأن تحويل البوصلة من قضية اغتيال جمال خاشقجي إلى موضوع الانسحاب الأمريكي من سوريا سيشنت الأنظار، وسيمثل نقطة مهمة لإخفات القضية ولو لفترة، عن طريق

تخفيف الضغط على الرياض من طرف الكونغرس الذي سينشغل بموضوع حساس سيجر التجاذب بينه وبين إدارة ترامب إلى زاوية ومنحى آخر. وأيضا ما ستحققه القضية من تراجع إعلامي بعدما كانت تشكل رقم واحد في المنصات والمنابر الإعلامية الأمريكية والعالمية.

ومن زاوية أخرى محاولة تخفيف حدة الموقف التركي المتصاعد في قضية خاشقجي، الذي كان قاب قوسين أو أدنى الوصول إلى نقطة حاسمة وهي نقطة قبل إعلان من أعطى الأمر بتنفيذ جريمة القنصلية.

فعلى الرغم من أن تركيا رفضت في جميع مراحل القضية إدخال القضية في أي مساومة أو مناوئة سياسية، فإن حيثيات القرار الأمريكي وما سيفرزه من تداعيات أمنية على الحدود مع سوريا، سيؤدي بالداخل التركي سواء رسميا أو إعلاميا وشعبيا إلى تحويل اهتماماته إلى قضية تعتبر من أهم أولويات الأمن القومي التركي.

الفرضية الثالثة:

التوتر والصراع مع الكونغرس، جراء ارتفاع انتقادات أعضائه لسياسات ترامب التي اعتبروها أنها تتسم بالفوضوية واللاعقلانية، وتمثلت تلك الانتقادات في عدة قضايا من أبرزها:

١- توبيخ موقف ترامب المساند لولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي أدى بالنهاية إلى تبني قرار بالإجماع من طرف مجلس الشيوخ، يحمل فيه صراحة المسؤولية لولي العهد السعودي في جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي، والذي من الممكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى احتمال إصدار تشريع آخر يفرص عقوبات على ابن سلمان.

٢- انتقاد الدعم العسكري المقدم من طرف الإدارة الأمريكية للتحالف العربي في اليمن، نتيجة ما خلفته هذه الحرب من مآسي إنسانية اعتبرت من أشد الأزمات الإنسانية على مر التاريخ. وهذا ما ظهر ملموسا من خلال تبني مجلس الشيوخ مشروع قرار دعي فيه إلى وقف مساعدات الولايات المتحدة لعمليات التحالف بقيادة السعودية والإمارات في اليمن.

إذن، فبعد بدء الكونغرس الجديد أعماله، يستعد ترامب لمواجهة كبيرة خصوصا مع لجان مجلس النواب التي تعهد أغلبية قادتها ومن أبرزهم جيرولد نادلر رئيس اللجنة القضائية وآدم شيف رئيس لجنة الاستخبارات بفتح تحقيقات تخص العلاقات المشبوهة خصوصا المالية لترامب بكل من روسيا والسعودية والإمارات، والتي أثرت في توجهات السياسات الأمريكية إلى ما يخدم مصالح هذه الأطراف.

من صفوة القول، فلقد اتخذ ترامب قرار الانسحاب من سوريا لاعتبارات داخلية من أجل تخفيف الضغط المؤسسي في محاولة لتوجيه بوصلة الرأي العام الأمريكي بجميع مكوناته للتركيز على قضايا أخرى. واعتبارات خارجية يوجه من خلالها رسالة غير مباشرة إلى حلفائه في منطقة الشرق الأوسط على شكل مقايضة مفادها أن الدعم الأمريكي العسكري للحلفاء مرهون بالامتيازات الاقتصادية والمالية التي يجب تقديمها مقابل الحماية الأمريكية، بمعنى أن: "الأمن والبقاء في السلطة مقابل المال".

وأخيرا إن لعبة الأمم تتغير بحسب الاستراتيجيات المتمثلة في السياسة الواقعية التي تحكم منطق العلاقات الدولية. ومن هنا يمكن زيادة نظرية أخرى في حقل العلاقات الدولية وهي النظرية الترابية القائمة على أساس: "أن المصلحة المالية قبل المصلحة القومية".

مستقبل الصراع العسكري في العالم

محمد خليفة . الخليج . ٢٠١٩/١/٢٧

العالم يتغير بمعدلات سريعة، وتحدث وقائع مثيرة وتعتبر مؤثراً على مستقبل التغيرات الكلية المتوقعة. التغيير جارف لا أحد يستطيع إيقافه بعد أن اختلطت الأوراق وتباينت المفاهيم وتباعدت الغايات، وتتصارع المعسكرات؛ فالأفق الحالك السواد يخنق الأنفاس ويشل القدرات على التفكير. فلا أحد في العالم يتمنى أن تعود الحرب الباردة إلى الواجهة مرة أخرى، بعدما عانت البشرية من آثارها سنوات عديدة، فمن عاصر تلك الحرب التي دامت إحدى وأربعين سنة، بين الاتحاد السوفييتي السابق وحلفائه من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى، يدرك معنى الخوف والقلق على أمن ومستقبل العالم، فقد كان احتمال اندلاع حرب نووية بين القوتين العظميين، هاجساً مؤرقاً في كل خلاف يقع ولو كان بسيطاً بسبب غطرسة القوة، ومحاولة بسط النفوذ، وتجلى ذلك خاصة أثناء أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا عام ١٩٦٢؛ حيث عاش العالم كله على شفير حرب نووية. وبعد عدة عقود، ورغم الهدنة التي دامت عشرين عاماً بين الولايات المتحدة وروسيا عقب تفكك الاتحاد السوفييتي، عادت سُحب الحرب الباردة لتطل برأسها من جديد.

وكانت الولايات المتحدة، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، قد حاولت التقرب من روسيا، وجعلها تابعة لها لمنع انبعاث العداء الروسي لها من جديد، ونجحت قليلاً في هذا المسعى في بداية عهد الرئيس الأسبق بوريس يلتسن، الذي كان يبحث عن التأييد الدولي لخطته بنقل روسيا من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، لكن سرعان ما عاد يلتسن إلى موقع الخصم، عندما زار الصين وأقام مع المسؤولين فيها شراكة استراتيجية، معاهدة «التعاون وحسن الجوار»، والتي اعتبرت بدايات الرد على سعي الولايات المتحدة لتوسعة «الناطو» شرقاً، بهدف تضيق الخناق على روسيا. لكن رغم ذلك فقد ظل التعاون الروسي الأمريكي مستمراً، الأمر الذي سمح لروسيا بالانضمام إلى مجموعة الدول السبع الكبرى، وأصبحت الدولتان تتحدثان عن شراكة استراتيجية بينهما لما فيه مصلحة وخير العالم، وتجاوز الطرفان أية خلافات تحدث دون أي ضجيج، لكن تنامي قوة روسيا، ومحاولتها ملء الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى، جعلها تخطو نحو بناء مركزية حول نفسها من الدول التابعة والمؤيدة، فقد ازداد التواصل مع الصين، واتفقت الدولتان على بناء حلف استراتيجي لمجابهة الولايات المتحدة والحيولة دون تفرداها بالعالم، ومن ثم جاء تجمع دول «بريكس» ليضيف مكوناً آخر أكثر وضوحاً لعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث اتحدت دول الجنوب الكبيرة وهي (البرازيل، جنوب إفريقيا، الهند، الصين) مع روسيا لصياغة عالم جديد خالٍ من هيمنة قوى الشمال الأوروبي والأمريكي.

وجاءت الفوضى الخلاقة، التي بشرت بها كونداليزا رايس، لتعمل على بروز الخلاف الروسي - الأمريكي على السطح، وبتعبير أكثر دقة، الخلاف بين الجنوب والشمال، حيث اتهمت روسيا ومن خلفها دول «بريكس»، الدول الغربية بالوقوف وراء تلك الفوضى بهدف تغيير الواقع الجيوسياسي بما يخدم المصالح الغربية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. الأمر الذي رفع من وتيرة الصراع بين الجانبين على امتداد جغرافية العالم. وجاءت

الأزمة في أوكرانيا بمثابة هجوم أمريكي نوعي ضد روسيا، لكن هذه الأخيرة استطاعت أن تستثمر تلك الأزمة لصالحها، فاسترجعت شبه جزيرة القرم، وأسست لمقاومة شعبية في مناطق شرقي أوكرانيا، ودعمتها بالسلاح. وبعد أن حققت روسيا أهدافها اللوجستية، تقدمت خطوة أخرى من خلال دخولها عسكرياً في الحرب الدائرة في سوريا، للحفاظ على موطئ قدم لها على البحر المتوسط، وحماية حليف قديم لها من الوقوع في براثن الهيمنة الغربية. وبالرغم من وجود القوات الروسية في سوريا، قامت «إسرائيل» يوم الاثنين الماضي بشن هجوم عسكري على ما وصفه بمخزن للأسلحة الإيرانية في سوريا، وأعلن مصدر عسكري سوري أن وسائل الدفاع الجوي تصدت للعدوان «الإسرائيلي».

وما من شك أن الحرب «الإسرائيلية» ضد سوريا قد تنعكس على مختلف جوانب الحياة في العالم، فسوف تتكشف في المستقبل القريب ملامح عالم جديد، حيث ستهوي قُوى لتسطع قُوى أخرى. وقد تدمر دول في ظل هذه الضبابية المعتمدة في دوامة عنيفة تدور بالعالم في ساحة ليس لها حدود، وتتطلق بالمنطقة العربية في اتجاهات مجهولة الأهداف، وقد تنتهي إلى نهايات غير معروفة المصير ولا محدودة المسار؛ فالإغراق في استخدام القوة العسكرية يجعل من العنف، لا الحوار، الوسيلة الوحيدة لاستنزاف الذات باستنزاف الأمن العالمي وتدجينه وضرب المقومات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

المتغيرات العالمية ورؤى الإسلام

رضوان السيد . الاتحاد . ٢٧/١/٢٠١٩

هناك متغيرات كبيرة في الثقافة العالمية فيما يتعلق بالتاريخ والدولة والمجتمع ومستقبل العالم. هناك هذا الظهور الكبير لليمين الشعبوي، ومن معالمه كراهية الأقليات والمهاجرين. بيد أن أهم معالمه محاولات هدم الدولة الحديثة ذات الصبغة الليبرالية والديمقراطية وحكم القانون. ويبدو ذلك بوضوح في الانتخابات التي تحصل في الدول الكبرى والوسطى بأوروبا والأميركيتين. ولأن هذه النزعات حتى الآن، لا تتحدى الأنظمة القائمة بالعنف، بل بالانتخابات والتظاهرات الصاخبة؛ فإن بعض المراقبين سمّوا هذه الموجة: موجة الديمقراطية الشمولية. إنما هناك أيضاً ميل لدى الشبان الصاخبين من اليمين واليسار للتحدث عن «المشاركة» من خارج البرلمانات والحكومات، دون أن تظهر حتى الآن صيغ معقولة لذلك. وأول المعانين حتى الآن الأحزاب السياسية التقليدية الكبيرة من يمين الوسط أو يسار الوسط، والتي ينصرف عنها الناخبون.

إن هذا الشكل من أشكال التغير في مزاج الجمهور ليس له حتى الآن منظرون أو أنصار بين كبار المثقفين الليبراليين أو اليساريين. وإنما تقتصر عروض هؤلاء على التوصيف والارتياح ومحاولات الفهم من أجل اقتراح إصلاحات على الأحزاب والحكومات.

التغيير الذي يحصل بقوة وسرعة يتناول مقولات المثقفين الكبار في أصول الدولة الحديثة في الغرب والعالم. وقد حصلت الموجة الأولى لذلك لدى من سمّوا بمدرسة فرنكفورت النقدية، والتي يستنتج بعض المراقبين أنه كان لمفكرها تأثير كبير في موجة شباب عام ١٩٦٨، أو موجة اليسار الجديد. وهي الموجة التي أفضت إلى نقد قوي للأنظمة الرأسمالية، ولخطابها الاستعماري وما بعد الاستعماري في بلدان العالم الثالث. فتصاعدت بذلك خطابات المساواة والمواطنة والجنس والتعددية وحقوق الإنسان.

أما الموجة الثانية التي تحدث الآن، فتتناول لدى المثقفين بالنقد الجذري الأصول الليبرالية للدولة الحديثة، وترى أنها تعطي تلك الدولة سلطات مطلقة واستغلالية، وأنها تتحول إلى إمبريالية في زمن الاستعمار وما بعد الاستعمار.

ونحن نعرف منذ السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تيار نقد الخطاب الاستعماري وشخصياته الشهيرة مثل غوندر فرانك وسمير أمين وإدوارد سعيد وطلال أسد وتشاترجي وسلفاتوري وآخرين كثيرين. وكان هؤلاء وتلامذتهم حتى التسعينيات وما بعدها يقفون في وجه خطابات العداء للإسلام، ويقترحون سياسات أخرى تجاه الإسلام والمسلمين. وقد انخفض صوت تلامذتهم جزئياً بعد العام ٢٠٠١ وانتشار العنف باسم الإسلام. لكنهم في السنوات الأخيرة يذهبون بعيداً في نقض الأصول الليبرالية للدولة الحديثة، ويدرسون تأثيراتها على الثقافات والأديان خارج أوروبا وأميركا.

وينقسم هؤلاء قسمين كبيرين: الأول يدرس العلمانية وتياراتها المختلفة، ويعدّ آثارها التخريبية على الإنسان ومصائره. لذلك فهم يعتبرون أمثال إدوارد سعيد وجون رولز واهمين عندما يعتبرون أنّ إعادة الغربيين إلى

العلمانية الليبرالية هو الحلّ. بمعنى أنه إذا عاد الغرب لنفسه والأصول الأولى لأنظمتها العلمانية الإنسانية؛ فإنّ الصّلاح والإصلاح كفيّلان بإزالة أوضاع الإمبرياليّات. يقول هؤلاء المراجعون: إنّ العلة متّصلة في هذا الاعتقاد الإنسانيّ الأوحد!

أما القسم الثّاني من هؤلاء المراجعين النّقضيين، فتتصبّ أعمالهم على دراسة التاريخ المؤسسي والثقافي والديني في المستعمرات، مثل الهند وتركيا ومصر وماليزيا وإندونيسيا وآسيا الوسطى والبلقان؛ ومنذ القرن التاسع عشر وإلى أواسط القرن العشرين. والطريف أنّهم يعتبرون أنّ الإصلاحيين السلفيين، والإصلاحيين التحديثيين، إنّما دخلوا في مقتضيات الخطاب الاستعماري عندما اعتبروا التقليد عدوهم الرئيس. فالإصلاحيون الحداثيون هجموا على التقليد، ومضوا باتجاه القيم الثقافية والسياسية والحضارية الغربية. والسلفيون هجموا على التقليد وعلى الحداثة في الوقت نفسه. فأسهم الحداثيون في الدخول تحت سقف الحداثة الإمبريالية، وسدّ السلفيون وجماعات النهوض الذاتي الأفق من كل جانب بحيث حدث الانفجار، والذي لم تمنعه الدولة الوطنية لأنها عانت من شبّهات النشأة، وما أنتجت إداراتٍ صالحة.

هل يعني ذلك أنّ الحلّ في العودة للتقليد؟ وائل حلاق في كتبه الثلاثة الصادرة أخيراً بالعربية: الدولة المستحيلة، والشرعية، وقصور الاستشراق.. لا يرى ذلك؛ لأنّ التقليد تعطلّ تحت وطأة مائتي عام من الإغلاقات والهجمات الغربية والإصلاحية. إنّما لا يمكن الركون إلى الحداثة والتّوير الغربيين، وليس بسبب الموجة الشعبوية الحالية فقط، وإنّما للأصول الفاسدة وغير الإنسانية للدولة الحديثة! فإلى أين نذهب إذن؟ طه عبد الرحمن يرى أنّ الدولة الأخلاقية ممكنة عندنا وفي العالم. لكنّ لذلك حديثاً آخر.